

المحضر النهائي للجلسة العامة الستين بعد العائتين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف
يوم الأربعاء ١٨ نيسان / أبريل ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد ج . د هانا بالالا (سرى لانكا)

الحاضرون في الجلسة

السيد ف.ل. اسراييليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ب.ب. بروكوفيف	
السيد ج.ف. بيرد ينيكوف	
السيد ف.ي. سكوموروخين	
السيد س.ف. كوهيش	
السيد ت.ف. ديمتريشيف	
السيد ف.أ.أ. وستينوف	
السيد ف.ف. برياخين	
السيد ل.أ. نوموف	
السيد ج.ف. انتسيفيروف	
السيدة ك. سنخيورغس	<u>اثيوبيا</u>
السيد ف. يوهانس	
السيد خ. كاراساليس	<u>الأرجنتين</u>
السيد غارسيا موريتان	
السيد ر. فيلالامبروسا	
السيد ر. بتلر	<u>استراليا</u>
السيد ر. روو	
السيد ج. كورتي	
السيد ه. فيغينر	<u>ألمانيا (جمهورية الاتحادية)</u>
السيد ف. البي	
السيد و.أ. فون دن هاغن	
السيد س. سوتووارديو	<u>اندونيسيا</u>
السيد ن. ويسنومويرتي	
السيدة ب. رمضان	
السيد اندراجاتي	
السيد ن. كامياب	<u>ايران (جمهورية - الاسلامية)</u>
السيد زهيرنيا	
السيد شافي	
السيد م. أليسي	<u>ايطاليا</u>
السيد ب. كابران	
السيد ج. أدورني براشيسي	
السيد ل. فيراري برفو	
السيد م. بافنزى	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد م . أحمد السيد ك . نياز السيد س . أ . دى سوزا أى سيلفا	<u>باكستان</u>
السيد س . دى كيروز داورته	<u>البرازيل</u>
السيد دهباس السيد ج . نوارفالميس	<u>بلجيكا</u>
السيد ك . تيلالوف السيد ب . بهتشفيف السيد ك . براموف السيد ن . ميخايلوف	<u>بلغاريا</u>
السيد أو مونخ مونخ جي السيد أو بي ثين ثين السيد أو ثان تون	<u>بورما</u>
السيد س . توربانسكي السيد ج . زيمبينسكي السيد ي . سيالوفيتش السيد ت . سترويهواس	<u>بولندا</u>
السيد ب . كانوك السيد أ . ثورنبرى	<u>جزيرة</u>
السيد م . فيفودا السيد أ . سيما السيد ج . ماتوشيك	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد م . ولد رويس السيد أ . طفار السيد أ . يوبازين	<u>الجزائر</u>
السيد ه . روزه السيد ه . ثيليكه السيد ف . ساياتز السيد ي . دومبسكي السيد ماريتزكي	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد أ . داتكو السيد ت . ماليسكانو السيد ب . بالوى	<u>رومانيا</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد أ . كريتو	<u>رومانيا (تابع)</u>
السيد أ . بوهسكو	
السيدة أ . ايساكي كابينيا	<u>زائير</u>
السيد ج . دهانا بالالا	<u>سرى لانكا</u>
السيد ه . م . ج . سن . باليههاكارا	
السيد ب . كاريا واسام	
السيد ر . أكبوس	<u>السويد</u>
السيدة أ . بولجر	
السيد ه . برغلوند	
السيد ج . لوندلين	
السيد سن . أليمير	
السيد ل . أ . فنغرن	
السيدة أ . م . لو	
السيد كيان جيا دونغ	<u>الصين</u>
السيدة وانغ زهيون	
السيد ليانغ د فنغ	
السيد لي ويمنغ	
السيد زهانغ وايدونغ	
السيد سوو كايمنغ	
السيد لو مينغشونغ	
السيد ف . دي لاغورس	<u>فرنسا</u>
السيد ه . ريني	
السيد ج . مونتاسيه	
الحقيد جسيبر	
السيد ت . لابرادور روبيو	<u>فنزويلا</u>
السيد أ . و . غارسيا غارسيا	
السيد ج . ر . سكينر	<u>كندا</u>
السيد سن . لوشوغا هيفيا	<u>كوبا</u>
السيد ب . نونز موسكويرا	

كينيا

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد س. الفرارجي	<u>مصر</u>
السيد أ. حسن	
الانسة و. بسيم	
السيد أ. ماهر عباس	
السيد ع. الصقلي	<u>المغرب</u>
السيد م. شرايبي	
السيد أ. هلال	
السيد أ. غارسيا روبليس	<u>المكسيك</u>
السيدة غونزاليس أى رينيرو	
السيد ب. ماسيد ورييا	
السيد ر. أ. ت. كرومارتي	<u>الملكة المتحدة</u>
السيد ل. ج. ميدلتون	
السيد ج. ف. غوردن	
السيد ج. و. ب. ريتشاردز	
السيد د. أ. سلين	
السيد د. اردمبيلغ	<u>منغوليا</u>
السيد س. أو. بولد	
السيد و. و. جورج	<u>نيجيريا</u>
السيد ج. و. أوبوه	
السيد ل. أ. اكينديلي	
السيد س. ف. أوديبيبيا	
السيد ف. أوكوه	
السيد ف. أديشيدا	
السيد م. دوبي	<u>الهند</u>
السيد س. كانت شارما	
السيد د. ميزتر	<u>هنغاريا</u>
السيد ف. فايدا	
السيد ت. توث	
السيد ي. راماكرا	<u>هولندا</u>
السيد ر. ج. الكيرمان	
السيد أ. ج. ج. أومز	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ج • بوش
السيد ل • ج • فيلدز
السيد ن • كلاين
السيد م • أ • هيونكس
السيد ن • كاريرا
السيد ر • هورن
السيد ر • نورمان
السيد ب • كوردن
السيد ه • كالهون
السيد ك • بيرسي
السيد ج • باكيت
السيدة ب • موراي
السيدة ك • كريستبرغر
السيد ر • ميكولاك
السيد س • ويلز
السيد س • باي
السيد م • ايماي
السيد م • كونيشي
السيد ت • كاواكيتا
السيد ك • تاناكا
السيد ت • ايشيخوري
السيد ك • فيلاس
السيد م • ميخايلوفيتش
السيد أ • سوي

الولايات المتحدة الأمريكية

اليابان

يوغوسلافيا

المدير العام لمكتب الأمم المتحدة بجنيف

الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح

والممثل الشخصي للأمين العام

وكيل الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح

السيد ر • جايبال
السيد ف • بيراساتيخي

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح .

أود بادئ ذي بدء أن أرحب اليوم بوجود سعادة نائب رئيس الولايات المتحدة الموقر ، الأونرابل جورج بوش الذي سيدلي ببيان إلى المؤتمر كأول متكلم . وقد أدلى السيد بوش ببيان في لجنة نزع السلاح في العام الماضي في ٤ شباط / فبراير ولذا فلا يحتاج إلى تقديم ، ليس للمنصب العالي الذي يحتله فحسب ، بل أيضا نتيجة لعدد الوظائف الدبلوماسية المهمة التي احتلها من قبل ، بما في ذلك مركز الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة . وهو معروف لعدد كبير من أعضاء المؤتمر واني على يقين من أن كل الأعضاء ينضمون إلي في الترحيب به مرة ثانية للدلالة ببيان في هذا المؤتمر .

يوصل المؤتمر اليوم نظره في المسائل المتعلقة كما ورد في برنامج العمل المعتمد في بداية الدورة . وبمقتضى العادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يجوز لأي عضو أن يثير أي موضوع يتعلق بأعمال المؤتمر .

وفي قائمة المتكلمين اليوم ممثلو كل من الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ومنغوليا وأستراليا والمكسيك والجمهورية الديمقراطية الألمانية وفرنسا .
والكلمة الآن لأول متكلم في القائمة ، نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، الأونرابل جورج بوش .

السيد بوش (الولايات المتحدة الأمريكية) : اسمحوا لي أولا أن أتوجه بالشكر وتقدير أسمى آيات الاحترام للمدير العام وسواه من العاملين في الأمم المتحدة للترتيبات ولطريقتهم الرائعة لاستقبال ضيوفهم الذين يضعون ضغوطا غير معتادة على سير الأعمال العادية لهذا المؤتمر المهم ، ولكم بياسادة الرئيس . وأفهم أنه كان هناك بعض التعديل في الجدول لتيسير حضورى إلى هنا وأنا أشعر بامتنان كبير لذلك . وأود أن أعرب عن تقديرى للأمين العام للمؤتمر . واسمحوا لي أن أعتذر لأن جدول عملي بهذا الشكل ، إذ بالرغم من أنني حضرت إلى هنا الليلة الماضية ، فإن علي أن أتوجه بعدئذ لحضور مؤتمر صحفي وأن أعود فوراً إلى الولايات المتحدة . وينبغي ألا يفسر ذلك على أي نحو بأنه قلة الكثرات لأعمال هذا المؤتمر المهم ، ولكنه بالأحرى هو ما يمليه جدول عملي . وسيكون سفيرنا القدير ، سعادة السفير فيلدرز ، وسواه حاضرين لمناقشة بعض المسائل التي أثيرها بما يناسب المؤتمر . لقد ذكرت ، سيدى الرئيس ، بكل تقدير أنني حضرت هنا في شباط / فبراير منذ عام مضى ، وأنه لي شرفني أن أحضر مرة ثانية أمام هذا المؤتمر اليوم نيابة عن رئيسنا لأعيد تأكيد التزامنا القوى بتحديد الأسلحة .

لقد حضرت كذلك لأعيد تأكيد العزم الذى ساد الموقف الأمريكى في جميع مناقشات تحديد الأسلحة خلال العام العاضى : العزم بأنه يجب ألا يقتصر الأمر على كبح جماح هذا التزايد في عدد أسلحة الحرب الرهيبة للحرب الحديثة بل ويجب في الواقع عكس اتجاهه وفي المسألة المعروضة علينا ألا وهي مسألة الأسلحة الكيميائية ينبغي حظر هذه الأسلحة بالكامل .

لقد أحضرت معي اليوم آخر تعبير لنية الولايات المتحدة الأكيدة — مشروع معاهدة للحظر الكامل لا تملك الأسلحة الكيميائية أو إنتاجها أو احتيازها والاحتفاظ بها أو نقلها .

ويتضمن مشروع المعاهدة هذا مفهوما جديدا تماما للتغلب على أكبر عائق حال في الماضي دون احراز تقدم نحو الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية ، أى عقبة التحقق . وهذا المفهوم الجديد

هو جزء من مجموعة من الاجراءات السلمية والمعقولة للتحقق من الامتثال لجميع شروط مشروع المعاهدة • وبدون اجراء تفتيش دقيق ، تبدوا الأسلحة الكيميائية ، هذه الأسلحة الكيميائية الخبيثة ، متماثلة في المظهر مع الأسلحة العادية ، والمصانع التي تنتج الأسلحة الكيميائية من الصعب التمييز بينها وبين المصانع التي تنتج مواد كيميائية للصناعة ، وفي الواقع فان بعض المواد الكيميائية ذات الاستخدام السلمي تماثل فسي بنيتها بعض المواد الكيميائية التي تستخدم في الحرب • ولذا ، فالتحقق مسألة صعبة للغاية فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية •

وعليه ، ففهمونا الجديد هو اجراء تحقق لتحديد الأسلحة نسميه " الدعوة المفتوحة " • ولكن قبل أن أوجز هذا الاجراء الذي لم يسبق له مثيل ، اسمحوا لي أن استعرض بعض القلق الذي أدى بالولايات المتحدة لاقتراح هذه الخطوة •

عندما تحدثت أمامك في شباط / فبراير من العام العاشر • استشهدت بتعليق فريكلين روزفلت بأن استخدام الأسلحة الكيميائية " قد حرمه الرأي العام للبشرية المتحضرة " •

ولسوء الحظ ، وبالرغم من الرعب الذي تثيره هذه الأسلحة في نفوس كل الرجال والنساء ، وبالرغم من عمليات الحظر المحددة مثل بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية لعام ١٩٧٢ ، كانت هناك حالات متكررة للاستخدام خلال العقود الستة العاضية ، ضد المحاربين والمدنيين الأبرياء على السواء — وكانت دائما ، فيما بيدولي ، ضد الأقل قدرة على الدفاع عن أنفسهم وضد الأقل مقدرة لردع هذه الهجمة •

وفي السنوات الثلاث الأخيرة وحدها ، سمع العالم عن انتهاكات متكررة لهذه الاتفاقات من أماكن مثل جنوب شرق آسيا وافغانستان والشرق الأوسط ، وأحد الأسباب المهمة لمواصلة استخدام الأسلحة الكيميائية هو أنه لا بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ولا اتفاقية ١٩٧٢ تشملان أى شكل من أشكال التحقق أو الالزام الفعال •

فالأطراف وقعت ورقة ووضعت عليها بعض الأختام الخاصة بها • ولكن ظلت الترسانات جاهزة للاستخدام ضد كل من يفتقر الى قوة الردع •

ولقد دعت الولايات المتحدة الى اعادة انفاذ الاتفاقات الحالية • وقد أيدنا ، مع بلدان أخرى ، مقترحات لتوصية الأمين العام للأمم المتحدة للبدء في اجراء تحريات عن الانتهاكات التي تم الاخطار عنها •

ونأسف لأن بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد عارضت الحاجة الى اجراء مثل هذه التحريات ومنعت أو أعاققت ، حتى اليوم ، اجراء التحريات • ونعتقد أن التحريات الدولية من هذا النوع يمكن أن تعتبر خطوة نحو نوع من الانفتاح المطلوب لمعاهدة شاملة للأسلحة النووية يمكن أن تكون فعالة •

ومن المؤكد أن ما يترتب على الافتقار الى تحقق فعال ، كما يتبين من التقارير عن مواصلة استخدام الأسلحة الكيميائية ، لا يمكن الا أن يؤدي اليوم الى اثاره قلق عميق بيننا جميعا :

أولا ، ان هناك رعبا لا يمكن تصوره يصيب ضحايا هذه الأسلحة ، والكثير منهم أبرياء لا جريرة لهم الا أنهم وقعوا في طريق الحرب •

ثانيا ، ينتهك استخدام الأسلحة الكيميائية الاتفاقات الدولية الحالية وبالتالي يقوض عملية تحديد الأسلحة .

وأخيرا ، وأكثر ما يدعوا للقلق ، أن هناك الفرصة ، بينما تتواصل تقارير الاستخدام ، لأن يصبح العالم أكثر قسوة وقد يستجيب بصلابة الى هذه الأنباء . وقد يقبل العالم هذه الأسلحة دون احساس ويتخلى عن الجهود المبذولة لتخليص الأجيال المقبلة من هذا الخطر .

ونحن مدينون لأنفسنا ولأطفالنا بالأ يحدث هذا .

ومنذ أكثر من عقد ، مارست الولايات المتحدة كبح النفس في ميدان الأسلحة الكيميائية وسنواصل ذلك . ولهذا ، نرغب في تحديد الأسلحة وإيجاد حل لخطر الأسلحة الكيميائية . الا أن كبح ذاتنا لم يحمل كل الدول الأخرى على ممارسة كبح مماثل ولهذا السبب نتخذ خطوات للاعداد لا مكانية أن تنتج الأسلحة الكيميائية الحديثة في حالة غياب حظر شامل . ومع ذلك ، علينا ، بكل سنعمل كل ما في وسعنا للتوصل الى معاهدة تقضي على أى ضرورة انتاج جديد .

لقد طلب مني الرئيس أن أحضر هنا مرة ثانية هذا العام لأؤكد على الحاج هذه القضية . ويعتقد أن من الواجب علينا أن نبذل كل ما في وسعنا للقضاء على المخزونات الحالية من الأسلحة الكيميائية وعلى مراقب انتاجها . ويرغب في ضمان ألا يجري تطوير مثل هذه الأسلحة أو استخدامها مرة ثانية .

اذن فمن أجل هذه الغاية ، طلب مني الرئيس أن أقدم لهذا المؤتمر اليوم نص مشروع الولايات المتحدة لمعاهدة شاملة لحظر الأسلحة الكيميائية وأرجو أن يعمم هذا المشروع كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح .

وتتيح أحكام مشروع الاتفاقية عن كسب الآراء التفصيلية التي قدمتها حكومتي لهذا المؤتمر في العام الماضي وتتضمن هذه الأحكام أيضا آراء وفود كثيرة أخرى أتاحت لنا الاستفادة من أفكارها . وستحظر هذه الاتفاقية استحداث الأسلحة الكيميائية أو انتاجها أو تخزينها أو احتيازها أو الاحتفاظ بها أو نقلها وسيكون المعيار الرئيسي للتمييز بين الأنشطة المباحة والمحظورة الغرض الذي تجرى من أجله ممارسة النشاط المعني .

وتسليما بالحاجة الى الثقة في مثل هذا الاتفاق ، يحتوى أيضا المشروع على اجراءات سليمة ومعقولة - من بينها " الدعوة المفتوحة " - للتحقق من الامتثال بكل أحكامه .

ولكي يصبح حظر الأسلحة الكيميائية فعالا ، ينبغي أن يثق كل طرف بأن الأطراف الأخرى تلتزم به . وهذا المبدأ الأساسي والمعقول هو جوهر ما نعنيه بالتحقق . فلا تدخل حكومة مسؤولة طرفا في عقود دولية ، تعرف بالمعاهدات ، ما لم تكن متأكدة - أو متحقة - من أنها تال ما تعاقدت من أجله .

لقد كان الافتقار الى آليات تحقق وامتثال فعالة هو العقبة الرئيسية أمام تحقيق حظر حقيقي وفعال لهذه الأسلحة .

وكما ذكرت في بداية كلمتي ، فان التماثل التقني بين مراقب انتاج الأسلحة الكيميائية ومراقب الانتاج التجارية ، والتماثل بين عوامل الأسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية المستخدمة في

الأغراض السلمية ، والتعاطل بين الذخيرة الكيميائية والذخيرة التقليدية يجعل من المستحيل التمييز بينها دون مراقبة دقيقة جدا .

وربما تكون أهم نقطة هي الحاجة الى تحقق دقيق لحماية الذين لا يمتلكون أسلحة كيميائية ، أو الذين على استعداد للتخلي عنها ، من الذين يمتلكونها خفية .

والهدف من مقترحنا هو وضع معاهدة تطلب من الدول الاعلان عن أحجام وأماكن مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية ومرافق انتاجها ، وتدمير المخزونات والمرافق ، والتعهد سلفا بالكف عن استحداث أسلحة كيميائية جديدة .

وإذا كان على الدول أن توقع على عقد كهذا ، فينبغي أن يكون لديها الثقة بأن في استطاعتها أن تعرف بصورة خاصة :

أولاً ، أن كل المخزونات قد تم تدميرها ؛

ثانياً ، أن كل مرافق الانتاج المعلنة قد تم تدميرها ؛

ثالثاً ، أن المخزونات المعلنة تشكل فعلاً كل المخزونات ؛

رابعاً ، أن المرافق المعلنة هي كل المرافق .

و دون تأكيد قوي كهذا ليس باستطاعتنا - وأظن أن كل فرد هنا يعرف ذلك - أن ندعي بأننا قد حظرتنا الأسلحة الكيميائية . وفي هذا الخصوص ، لاحظت حكومة الولايات المتحدة استعداد الاتحاد السوفياتي المعلن للنظر في قبول فرق تفتيش دولية موجودة بصفة مستمرة في الأماكن التي توجد بها المخزونات المعلن عنها والتي سيجرى تدميرها ، ونحن نرحب بذلك .

وبشجعنا التسليم بالتفتيش الموضوعي الضروري ، وهي مسألة قد عرضت في هذه القاعة ، وأظن أن سعادة السفير الإسرائيلي هو الذي عرضها . فاعلان الاتحاد السوفياتي قد تقدم بالمفاوضات نحو بناء الثقة في أول متطلب من المتطلبات الأربعة الحاسمة ألا وهو تدمير كل المخزونات المعلنة .

ولنتناول المعيار الثاني من المعايير الأربعة - ألا وهو تدمير كل مرافق الانتاج المعلنة - نقترح رصدًا موضوعيًا متواصلًا وتفتيشًا دوريًا مماثلين .

وتظل صعوبات التحقق الأساسية الكامنة في مشكلة المواقع غير المعلنة - أي تحديد عدم وجود مخزونات مخبأة ولا مرافق انتاج سرية - أكبر تحد لنا . وهذا التحدي كبير لأن مشكلة المواقع غير المعلنة لا يمكن حلها الا اذا التزمت الدول التزامًا جديدًا ولكنه ذو ضرورة مطلقة ، ألا وهو الالتزام بالدرجة اللازمة من الانفتاح .

دعونا نواجه الحقيقة . فليس من الصعب اخفاء الأسلحة الكيميائية وليس من الصعب انتاجها بطريقة سرية . فكثير من الدول لديها القدرة على أن تفعل ذلك . وليس باستطاعتنا تخليص العالم من هذه الأسلحة الا اذا جعلنا من السعوية بمكان لأي فرد ولأنفسنا أن نفعل هذه الأمور دون أن يكشف ذلك .

ان فرصة عدم اكتشاف الانتهاكات هي ابطال لتحديد الأسلحة . واذا استمرت هذه الفرصة قائمة فسيصبح أى حظر للأسلحة الكيميائية يمكن التوصل اليه وهما ويرجع في الحقيقة بقضية السلم الى الورا .

وعليه ، ولهذا السبب ، تتقدم حكومة الولايات المتحدة بالاقترح الذى لا سابق له " بالدعوة المفتوحة " للتحقق الذى أشرت اليه فيما سبق . وكجزء من حظر الأسلحة الكيميائية ، فالولايات المتحدة على استعداد لتتضم الى الأطراف الأخرى في اطار الترام متبادل لتفتح كل المرافق العسكرية والمرافق الحكومية أو التي تحت سيطرة الحكومة لتفتيش دولي بناء على اخطار قصير الأجل . وهذا الالتزام بالدعوة المفتوحة لاجراء عمليات التفتيش لم يتم دون تردد . فقد تقدمنا به لأنه ضرورى لحظر فعال للأسلحة الكيميائية . وجوهر التحقق هو ردع الانتهاكات من خلال التعرض لخطر كشفها . وستزيد اجراءات " الدعوة المفتوحة " من فرص اكتشاف الانتهاكات ومن امكانية جمع الشواهد اللازمة ، في حالة وقوع انتهاكات ، للقيام باستجابة دولية ملائمة . وهذا هو السبب ردع الانتهاكات .

واذا اعترف المجتمع الدولي بأن مثل هذا الحكم لا يمكن دونه قبول حظر فعال للأسلحة الكيميائية وانضم اليها في الموافقة عليه ، فنكون قد حققنا الرغبة النبيلة المتمثلة في وضع معاهدة تحظر فعلا للأسلحة الكيميائية ، بل نكون قد فخرنا تماما الطريقة التي تقوم بها الحكومات بإدارة أعمالها على نحو مفيد .

وبذلك نكون قد أعطينا مثلا جريئا للتغلب على الحواجز التي تعوق تحديد الأسلحة بفعالية في مجالات أخرى . وبذلك نولد نوعا من الانفتاح بين الأمم يبدد الشكوك التي لا أساس لها ويسمح بنمو السلم وازدهاره .

ونحن نسلم بأن كل الحكومات لديها أسرار . ويتكلم البعض كما لو كان الانفتاح والتحقق الفعال موجهين ضد مصالحها فقط . ولكن الانفتاح يشتمل على أعباء لكل دولة ، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية . والانفتاح من النوع الذى نقتصره لحظر الأسلحة الكيميائية سيكون له ثمن .

الا أن الحظر الفعال للأسلحة الكيميائية يتطلب هذا النوع من عمليات تفتيش " الدعوة المفتوحة " التي نقتصرها . ونحن ، ورئيسنا ، وحكومة الولايات المتحدة ، على استعداد لدفع ثمن هذا الانفتاح . والقيمة العظيمة للحظر الفعال تبرر قيامنا بذلك .

وأعلم أن وفد الولايات المتحدة في هذه الهيئة شغوف ببدء استكشاف عملية التفاوض بشأن حظر الأسلحة الكيميائية . ونأمل ونثق بأن جدية هذا العمل والحاحه ، وربما أهم من كل ذلك ، التطلعات الانسانية للشعوب الممتدة هنا ، ستحث كل من في هذا المؤتمر على التوصل الى اتفاق مبكر وناجح .

ونحن لا نقلل من أهمية الصعوبات التي تمثلها هذه المهمة . فقد ذكرت أن مفتاح اتفاقية فعالة - اتفاقية يمكن أن تقضي على امكانية الحرب الكيميائية الى الأبد - هو انفاذ ، الامتثال من خلال تحقيق فعال .

وتأكيدنا على هذه النقطة (واقترحنا " بالدعوة المفتوحة " للتحقق) تتبع من الرغبة في أن يكون الحظر دائما وفعالا لتوفير الأمن الذي نسعى اليه جميعا .

ويشجع الولايات المتحدة أن المفاوضات لحظر الأسلحة الكيميائية قد حققت تأييدا دوليا واسعا . ومن المهم كذلك أن العمل بشأن هذه الاتفاقية ، كما هو مسلم به على نطاق واسع ، يتيح فرصة تبشر بالخير لتعزيز تعاون الشرق والغرب بل والتعاون فيما بين جميع الأمم .

ويتطلع وفدنا الى المشاورات الجادة مع الوفد السوفياتي والى المناقشات التفصيلية مع كل المشاركين الآخرين ، بشأن وضع هذه الأحكام والجوانب الضرورية الأخرى في اتفاق فعال . وهدفنا في هذه المفاوضات سيكون عمليا : أن نعمل بجد وبحسن نية لبناء الثقة المتبادلة - التي نفتقر اليها الآن بكل صراحة - وأن نحقق نتائج فعلية .

لقد طلب مني الرئيس ، وقد رأيته قبيل سفري الى جنيف ، أن أؤكد لكم مرة ثانية أن الالتزام الأمريكي بالعمل على تحديد الأسلحة تحديدا فعلا سيتم الى كل أعمال هذا المؤتمر ولا يؤكد لكم مرة ثانية أن هذا الالتزام سيتم الى أعمال خارج هذا المؤتمر أيضا . وبسرنا تحقيق تقدم فسي المفاوضات المتعددة الأطراف في استوكهولم بشأن تدابير بناء الثقة في أوروبا وبسرنا أيضا استئناف محادثات الشرق والغرب في فيينا بشأن تخفيض القوات التقليدية في أوروبا .

والتزامنا بتحقيق نتائج قوية كذلك في قضية بالغة الأهمية هي قضية تحديد الأسلحة النووية ، حيث تعتقد الولايات المتحدة أن من الضروري الاسراع بالتوصل الى اتفاقات فعالة يمكن التحقق منها ، كما أعتقد أن الجميع هنا يعرفون أننا نسعى أيضا الى تحقيق تخفيضات أكبر في الترسانات النووية العالمية والى ما ينجم عن ذلك من استقرار دولي أكبر .

واليوم ، وفي هذا المحفل ، أدعو مرة ثانية الاتحاد السوفياتي الى العودة الى المفاوضات بشأن الأسلحة النووية التي توقفت منذ خمسة شهور والى أن يستأنف معنا تلك المهمة الحاسمة ، مهمة تخفيض الأسلحة النووية . وتظل الولايات المتحدة مستعدة لاستكشاف كل الأفكار ، دون أى شروط مسبقة ، في أى وقت يختاره الاتحاد السوفياتي لتجديد الحوار .

واني لأشعر بدافع قوي ، في هذا المؤتمر الذي يكرس على عمله اليومي بطريقة متعددة الأطراف لتخفيض الأسلحة ، أشعر أن علي أن أضع الأمور في نصابها فنحن على استعداد هنا للاضطلاع بهذه المهمة سواء على شكل ثنائي أو أى شكل آخر .

وكما ذكر الرئيس في خطابه في ١٦ كانون الثاني / يناير بشأن العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، " يبدأ التعاون بالاتصالات " . وهذا المفهوم هو جزء من نهجنا الكامل للعلاقات بين الشرق والغرب ولكل القضايا في جدول أعمال الشرق والغرب - سواء أكان تحديد الأسلحة ، أم المشاكل الاقليمية ، أم حقوق الانسان ، أم زيادة التفاهم المتبادل . ونحسن على استعداد - كما أوضح ذلك الرئيس في كلماته وأفعاله - لمعالجة عملية التعاون الحقيقي الصعبة . فلقد خفضت الولايات المتحدة فعلا الحجم الشامل لترساناتها النووية خلال العقدين الماضيين ، ولكن نحن على استعداد للعمل لايجاد حلول ونتائج - في جنيف وفي فيينا وفي استوكهولم أو في أى مكان نجد فيه رجالا ونساء من ذوى النوايا الحسنة على استعداد للجلوس والتفاوض بشكل جدي .

ومنذ زيارتي هنا في العام الماضي ، عملت الولايات المتحدة طويلا وفكرت بعناية كبيرة بشأن محتويات هذه المعاهدة . ونأمل فعلا أن تدرس البلدان الأخرى الاتفاقية بعناية وتتضمن الهندا لعقد مفاوضات جادة .

ويحزنني وبصيني بخيبة أمل أن البعض - دون حتى رؤية مشروع المعاهدة - اختاروا اصدار بيانات تتهم بأن تقديم نص هذه المعاهدة هنا اليوم هو نتيجة بعض البواعث السياسية .

وآمل أن يكون في استطاعتنا اقناع من لديهم تحفظات ، والذين أدلوا بهذه البيانات ، باننا مخلصون وأنهم سيدركون ، من خلال المفاوضات ، اخلاصنا . الم يحن الوقت للتركيز على الرغبة الحقيقية والمفتوحة والعالمية لكل الشعوب لتخفيض الأسلحة وأخطار الحرب ؟

لقد بينت الولايات المتحدة مرات عديدة خلال السنوات العديدة الماضية تصميمها ليس على ابطاء معدل نمو الترسانات العالمية فحسب ، بل وعلى تخفيض هذه الترسانات .

لقد ذكرت أننا خفضنا الحجم الشامل لترساناتنا النووية خلال العقدين الماضيين ولا أظن أن هناك عددا كبيرا من الناس حتى في داخل بلدي يفهم ذلك ، فقد كان عدد الأسلحة النووية في المخزون الأمريكي أعلى بمقدار الثلث في عام ١٩٦٧ منه في عام ١٩٨٣ ، بينما ، انخفض المخزون النووي للولايات المتحدة بالنيغاطن من عام ١٩٦٠ حتى العام الماضي بنسبة ٧٥ في المائة .

وفي العام الماضي ، سمعنا كلاما كثيرا عن برنامج تحديث منظمة حلف شمال الأطلسي . وفي ١٩٧٩ ، قررت بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي السحي نحو اجراء مفاوضات لتحديد الأسلحة ، ولكنها قررت ، نظرا لعدم وجود اتفاق لتحديد الأسلحة ، وزع ٥٧٢ قذيفة بيرشينغ الثانية وقذائف انسيابية تتطلق من الأرض .

ولكن بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي قررت في نفس الوقت ، رغم عدم وجود اتفاق ، ازالة ١٠٠٠ سلاح نووي من أوروبا ، وقد تم فعلا ترحيل الـ ١٠٠٠ سلاح هذا الآن . وفي العام الماضي ، في مونتيلو ، قرر الحلفاء في منظمة حلف شمال الأطلسي تخفيض ترساناتهم بمقدار ١٤٠٠ سلاح نووي آخر . وعندما توضع قذيفة برشينغ الثانية أو قذيفة انسيابية تتطلق من الأرض في موضعها ، سيخرج من الخدمة سلاح قائم حاليا .

ونتيجة لكل هذا ، أن منظمة حلف شمال الأطلسي ، ستقوم في حالة عدم وجود معاهدة ، بوزع ٥٧٢ قذيفة جديدة وتكون منظمة حلف شمال الأطلسي ، على أي حال ، قد أزالَت خمسة أسلحة نووية مقابل كل سلاح أضيف .

وخلال محادثات تحديد الأسلحة النووية خلال السنوات العديدة الماضية ، سعت الولايات المتحدة الى التوصل الى اتفاقات متعددة الأطراف تجعل من الممكن اجراء تخفيضات أكبر .

وخلال محادثات القوى النووية المتوسطة المدى منذ عامين ونصف ، اقترحنا " خيار الصفر " وسيقضي " خيار الصفر " على نوع كامل من القذائف النووية المتوسطة المدى ذات القواعد البرية ، وبينما بعد ذلك استعدادنا للاتفاق على خطوة مؤقتة تشمل تخفيضات محددة أكثر .

وفي محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي تعرفونها جميعا ، اقترحنا ، منذ سنتين تقريبا ، تخفيض ثلث عدد الرؤوس الحربية للقذائف التسيارية الـ سوفياتية والأمريكية . واقترحنا بعد ذلك طرقا بديلة " للتخفيض " و " التحلّس " وذلك من أجل التحرك بالمفاوضات الى الأمام .

ونأسف أسفا عميقا لأن الاتحاد السوفياتي قد اختار المغادرة والتخلي عن مفاوضات محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية والقوى النووية المتوسطة المدى ، بينما يواصل وزع نظمنا الاستراتيجية والقوى النووية المتوسطة المدى التي لم يسبق لها مثيل . ونعرف أن آخرين ينضمون اليها هنا في مؤتمر نزع السلاح لحت القادة السوفياتيين على استئناف هذه المفاوضات الهامة التي يعقد العالم آماله عليها .

وفي نفس الوقت ، نتطلع الى احراز تقدم حقيقي في المفاوضات الخاصة بالتخفيضات المتبادلة والمتوازنة للقوات في فيينا ، وفي ستوكهولم في المحادثات المهمة لمؤتمر تدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا .

ونحن نقوم بالسعي نحو اجراء تخفيضات فعالة ومنصفة في القوى العالمية النووية والتقليدية والكيميائية . ونرغب في منع استخدامها وهذا هو هدفنا وتصميمنا الذي سنواصل تكريس أنفسنا له . ونحن مصممون على ألا نتظر الأجيال المستقبلية الى هذه المفاوضات والى مفاوضات تحديد الأسلحة الأخرى في وقتنا الحالي ، كما ننظر نحن الى مفاوضات الأجيال الماضية ، ونقول بلا مبالاة : " بالطبع ، ان ما قاموا به كان مجرد ابطاء سباق التسلح خلال تلك الفترة . ولكنهم لم يوقفوه ، أو يعكسوه — ربما لأنهم لم يستطيعوا ذلك " . اننا نريد أن نفعل شيئا أفضل من ذلك .

وفي الختام ، اسمحوا لي أن أقول شيئا حول الأسلحة الكيميائية . هناك حاجة ، كما قلت في هذه التعليقات ، لخفض التوتر . واذ كان هناك شيء في تاريخ البشرية يتفق عليه شعب كل بلد وليس نحن ، الرسميون الحكوميون أو أصحاب السعادة أو كل ذلك ، لكن دعونا نعرب عن رأينا على أساس الشعوب . وفي رأيي ، كأب وكجد يتقدم في السن (لقد عملت مع كثيرين منكم حول هذه المائدة عند ما كنت أبا ولم أكن بعد جدا) ففي رأيي أن ليس هناك فرقا بين أسرة تسير في شوارع فلاديفوستوك أو ليننغراد أو بيوبريا أو ايلينوبز أو باريس أو لندن أو كاراكاس أو بلخراد أو في أى مكان آخر — فكل أسرة وكل طفل ، اذا عرفوا شيئا عن الأسلحة الكيميائية سيصيبهم الرعب والهلع . لقد حضرنا هنا اليوم باقتراح واسع جدا ، وهو يصل بنا الى مخرج يذهب بعيدا عما يمكن أن أتصور أن يقوم به بلدى (وأنا لنفخر بانفتاحه) أو يمكن أن يصل اليه بلدى منذ سنوات قليلة مضت . ان الكثير من هذا كان استجابة لمشاعر الشعوب . لقد سافرت الى افريقيا ، ويذكر ذلك الجميع هناك ، وفي كل هذه القارات المختلفة ، هناك شعور بالقلق بشأن كافة الأشياء ، العلاقات بين الشرق والغرب والأسلحة النووية وكل ذلك ، لكن هناك اتفاق بشأن الأسلحة الكيميائية في كل مكان . ولهذا السبب أعرب لكم عن هذه المشاعر . وقد أتيت الى هذا المؤتمر اليوم ، باعتباري أتقلد المركز الرسمي الثاني في الأهمية في الولايات المتحدة الأمريكية . ونحن لا نتصور ألا يوجد نقد لما اقترحناه . ونحن لا نقول بأننا بلغنا الكمال . وأنه ينبغي أن يتم كل شيء بالطريقة أو على أساس الأسلوب الذى صيغت به المعاهدة . ولكني لا أود أن أترك هذا المكان دون أن أقول لبعض الزملاء السابقين وبعض الأصدقاء الجدد ، ومنهم من قد يختلف معهم بلدى في الرأي ، بأننا حضرنا هنا بنية حسنة وأننا حضرنا هنا لنحاول مواجهة ما قد يكون أهم مسألة في ميدان الأسلحة الموجودة في العالم اليوم ، ألا وهي كيف يمكننا ، كشعوب متحضرة رشيدة ، أن نزيل ونحظر كليا بطريقة يمكن التحقق بها ، كل الأسلحة الكيميائية من على وجه الأرض ؟

السيد اسراييليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

سيدي الرئيس ، يرحب الوفد السوفياتي بوجود نائب رئيس الولايات المتحدة السيد جورج بوش في

جلسة اليوم للمؤتمر • لقد استمعنا الى تقديمه لوجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية بشأن بعض قضايا تحديد الأسلحة • وكما أعلن الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ورئيس مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي السيد ك • أ • تشيرينيكو : " واليوم أيضا نحن نعيد اقامة علاقات عادية ومستقرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، علاقات تقوم على المساواة والأمن المتساوي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر " •

وهود الوفد السوفياتي في بيانه أن يتناول مسألة على غاية من الأهمية لأي مفاوضات تجري بين الدول ، بما في ذلك المفاوضات بشأن قضية تحديد الأسلحة • ويعني مشكلة الثقة بين الدول • فمن المعروف جيدا أن الثقة الدولية قد تقوض مؤخرا كثيرا نتيجة لمحاولات الولايات المتحدة الحصول على مزايا عسكرية من جانب واحد مما يضر بالجانب الآخر ، الاتحاد السوفياتي ، وبشر أنواع مختلفة من المبادئ والمفاهيم التي تدعم امكانية الانتصار في الحرب النووية والبدء في استخدام الأسلحة النووية لهذا الغرض • ومن الأهمية بمكان الآن اتخاذ خطوات عملية لاستعادة جو الثقة الدولي •

فالبلاغة التي تدعو الى محبة السلم والتأكيدات على الرغبة في تحسين العلاقات ليست كافية في حد ذاتها ، فما نحتاج اليه هو استعداد لتدعيم الكلمات بالأفعال والمقترحات البناءة التي تأخذ في الاعتبار أيضا وضع الجانب الآخر وكل المشاركين في المفاوضات ولا تصدر عن مجرد مصالح أنانية خاصة • ونحن نعيد الحوار ولكن الحوار الصادق والعمل الذي يهدف الى صياغة اتفاقات تتماشى مع مبادئ المساواة والأمن المتساوي • وفي نفس الوقت ، نعارض التكلم عن الحوار لأغراض الدعاية والسياسة الداخلية • ان هناك امكانيات للبدء في تناول عشرات من المشاكل العالمية المعلقة ، وهناك كثير من هذه الامكانيات • فما نحتاج اليه هو الارادة السياسية والتصميم على بذل الجهد بطريقة بناءة وليس بالكلمات وذلك لاضفاء الطابع السوي على الحالة الدولية •

ان أحد تدابير دعم الثقة المتبادلة بالامتنال لا تفافات نزع السلاح وبالتالي بناء الثقة الدولية هو التحقق ، كما هو معروف ، ونود أن نتناوله اليوم بصورة خاصة • ويقوم المفهوم السوفياتي للتحقق على الأساس التالي : ان الوظيفة الأساسية لنظام يكفل الامتنال لا تفافات نزع السلاح ، ويكون التحقق كجزء لا يتجزأ منه ، تقوم على ضمان الثقة في تنفيذه من قبل كل الأطراف في الاتفاقات ومن خلال بعض أشكال التعاون التي تيسر تسوية الخلافات ، وبالتالي توفر الشروط اللازمة لتنفيذ كل الدول الأطراف التزاماتها تنفيذا أميناً وبناء الثقة فيما بينها • وترتبط أشكال وشروط التحقق أو الرقابة المتصورة في أي اتفاق محدد بأغراض ونطاق وطبيعة الاتفاق وتحدد بها •

ونحن نتناول مسائل التحقق على أساس ملموس وليس على أساس اعلانات عامة أو آراء مجردة • ونهجنا منصوب عليه في اتفاقات تحديد الأسلحة الاستراتيجية وكذلك في اتفاقات أخرى قائمة في ميدان نزع السلاح • فسياستنا بشأن مسائل التحقق بعيدة الأثر •

وكما أكد الرفيق ك • أ • تشيرينيكو مؤخرا على أنه ، " فيما يتعلق بسياسة وممارسة الولايات المتحدة ، نحن مهتمون ربما أكثر من الولايات المتحدة بتحقيق يمكن الاعتماد عليه ويتدبير عملية مناسبة للحد من الأسلحة ونزع السلاح " •

ولقد قدم الاتحاد السوفياتي مؤخرا اقتراحات كثيرة بعيدة الأثر بشأن مشاكل التحقق تتعلق بالامتنال لمختلف اتفاقات تحديد الأسلحة • وكمثال ، دعونا نأخذ مفاوضات حظر الأسلحة الكيميائية • فخلال هذه المفاوضات اقترحنا اتفاقا بشأن مجموعة كاملة لمختلف طرق التحقق • وشملت هذه المجموعة

المراقبة الوطنية ، والمراقبة باستخدام مختلف الوسائل التقنية الوطنية القائمة على أساس الانجازات العلمية الأخيرة ، والتحقق الموقفي الدولي الالزامي المنتظم أو الدائم ، وأخيرا عمليات التفتيش " بالتحدي " . وبالطبع ، فاختيار أى وسيلة تحقق معينة تحددها تماما أهداف حظر الأسلحة الكيميائية المقصود دعمها . فليس هناك نظام مراقبة جامع : فكل وسيلة تحقق ينبغي أن ترتبط بنشاط محدد محظور أو مباح بمقتضى الاتفاقية . وليس لدينا اتجاه لا يمكن تبريره في صالح أى وسيلة تحقق معينة ، ولنا نلهو بالتحقق لوقف المفاوضات . فالنهج المركب لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لمسائل التحقق من حظر الأسلحة الكيميائية يضمن تماما ، كما نعتقد اعتقادا راسخا ، التنفيذ الفعال لأى اتفاقية في المستقبل .

وتؤكد الخبرة المكتسبة من المفاوضات الدولية أن أساس حل مشاكل التحقق يكمن دائما فيما اذا كان لدى الأطراف المختلفة التي تشترك في المفاوضات الارادة السياسية لابرام اتفاق ملائم . وبالرغم من الصعوبات الكبيرة المتصلة بحل مشاكل التحقق المعقدة ، بما في ذلك المشاكل التقنية ، فقد اتضح أن من الممكن مثلا ابرام معاهدات الحد من الأسلحة الاستراتيجية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وكذلك الاتفاقات بشأن الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية ، والتفجيرات الجوفية النووية للأغراض السلمية ، والمجموعة الكاملة من الاتفاقات الدولية المتعددة الأطراف التي تحتوي على أحكام التحقق ذات الصلة .

لقد أعلن أ.أ.أ. غروميكو في مؤتمره الصحفي في ٢ نيسان / أبريل ١٩٨٣ قائلا : " أود أن أؤكد بكل ثبات أن التحقق لم يكن مطلقا بالنسبة للاتحاد السوفياتي حجر عثرة في سبيل تنفيذ الاتفاقات أو اجراء المفاوضات الرامية الى ابرام اتفاقات ، بالرغم من أننا سمعنا الكثير من الدعاية الجوفاء من الجانب الآخر في هذا الشأن ولا سيما بعيدا عن مائدة المفاوضات " .

ومع ذلك ، فالتحقق مستحيل دون اتفاقات ملائمة بشأن الحد من سباق التسلح ونزع السلاح . وكما أن نزع السلاح لا يمكن تحقيقه دون مراقبة ، فلا يمكن وجود مراقبة دون نزع سلاح . فلا يمكن اعتبار أن من الممكن عمليا ، عرقلة وضع اتفاقات ملائمة في ميدان نزع السلاح ، ومعارضة المفاوضات وعرقلة وضع الولايات الملائمة للهيئات الفرعية من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، تحقيق اتفاقات بشأن تدابير التحقق .

فالمسار الذي سارت فيه الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشأن مسائل حظر اجراء تجارب الأسلحة النووية يعتبر مثلا للنهج المشوه لمشكلة التحقق . فهذان البلدان يواصلان عرقلة المفاوضات الهادفة الى تحقيق اتفاق بشأن حظر التجارب النووية ، بينما يصران ، في نفس الوقت ، على مواصلة مناقشة مسألة التحقق .

ويخبرونا أن الوقت لم يحن بعد لاجراء مفاوضات ، لأنه لم يتضح كل شيء في ميدان التحقق . ولا نتفق مطلقا مع هذه الطريقة لتناول المسألة ، فنحن على اقتناع ، وقد أكدت ذلك تقارير كثيرة من مختلف المصادر ، بما فيها تقارير من الولايات المتحدة ، بأن خلف ذلك خططا للتوسع في اجراء تجارب الأسلحة النووية بخية تطوير أنواع جديدة منها . وفي رأينا أن كل مشاكل التحقق دون استثناء يمكن حلها خلال مفاوضات ملائمة اذا أظهرت كل الاطراف ارادة سياسية للتوصل الى اتفاق . ولبيان نيتنا الحسنة مرة ثانية ، يود الوفد السوفياتي اليوم أن يقرر مايلي :

في حالة تنقيح ولاية الهيئة الفرعية للمؤتمر بشأن حظر التجارب النووية والبدء في وضع مشروع معاهدة بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية ، سيكون الاتحاد السوفياتي على استعداد للنظر كما اقترحت ذلك السويد في امكانية تنظيم تبادل البيانات بشأن النشاط الاشعاعي للكثل الهوائية وذلك بانشاء مراكز بيانات دولية ملائمة على نفس الأساس المتصور فيما يتعلق بتبادل البيانات الاهتزازية . وستكلم بشأن ذلك بالتفصيل في نطاق الهيئة الفرعية .

وليس من قبيل الصدفة أن نشير اليوم الى مشكلة حظر التجارب النووية . فحلها سيعوق بصورة خطيرة السباق النووي للأسلحة النووية ولا سيما ظهور أكثر أنواعها اخلايا بالاستقرار وهي تلك المصممة لتوجيه الضربة الأولى . وباستطاعة المرء أن يقول بناء على ذلك أن وقف التجارب دون تأخير يعكس أيضا المقاصد العسكرية والسياسية للدول ، وهو نوع من الاعراب العادي عن الاستعداد للتخلي عن الاعداد لهجوم نووي . وأخيرا ، فالتخلي عن اجراء التجارب هو بمرتبة التحقق من الالتزام بنظام عدم الانتشار ، لأن اجراء تفجيرات نووية يمثل الحلقة الضرورية لتطوير الأسلحة النووية . وفي ظل الأوضاع الحالية ، تتسم مسألة حظر اجراء التجارب النووية بوجه خاص بالأهمية والالاح .

وتقوم السياسة السوفياتية في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، وكذلك في جميع الميادين الأخرى ، على أساس مبدئي ولا تخضع لتقلبات الظروف .

انها السياسة اللينينية للسلم والصدقة مع كل الدول والشعوب . وأحد سماتها المتميزة الطابع الفعّال الذي يتخذ زمام المبادرة . وقد تم التأكيد عليها مرة ثانية من خلال آراء الاتحاد السوفياتي بشأن مسائل النشاط البحري والحد من الأسلحة البحرية ، الواردة في رسالة النائب الأول لرئيس مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ووزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، أ . أ . غروميكو ، الى الأمين العام للأمم المتحدة . وتقدم هذه الرسالة عددا من المقترحات العملية الهادفة الى تخفيض المواجهة العسكرية في بحار ومحيطات كوكبنا . وبناء على طلب وفد الاتحاد السوفياتي ، جرى تعميم الرسالة كوثيقة رسمية للمؤتمر (CD/498) .

اننا على اقتناع بأن هناك امكانيات كثيرة ، بما في ذلك الامكانيات في اطار المؤتمر ، لخفض التهديد بنشوب حرب نووية من خلال أفعال ملموسة تتخذ اليوم ، ولتعزيز تحسين الحالة الدولية . وكما أكد الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ورئيس مجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الرفيق ك . أ . تشيرنينكو ، " سيعمل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بكل فوته مع كل الدول التي على استعداد ، عن طريق الأفعال العملية ، للمساعدة في تخفيض التوتر الدولي ، وخلق مناخ للثقة في العالم . أي مع من سيكافحون فعلا ليس من أجل الاعداد للحرب ولكن لتدعيم أسس السلم " .

لقد كرّس نائب رئيس الولايات المتحدة السيد بون بيهان في المقام الأول للتعليق على مشروع الولايات المتحدة الذي سدرسه ، بطبيعة الحال ، كما ندرس كل الوثائق المقدمة الى المؤتمر للنظر فيها . وفي نفس الوقت ، تناول بايجاز قضايا تتعلق بمحادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية ومحادثات القوى النووية المتوسطة المدى .

وفي هذا الصدد ، أود أن أشير الى بيان الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ورئيس مجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الرفيق ك . أ . ي . تشيرنينكو :

" بالطبع ، ان كبح جماح سباق التسلح النووي ذو أهمية رئيسية للسلام ولأمن الشعوب • وموقف الاتحاد السوفياتي بشأن تلك القضية واضح • فنحن ضد التنافس في تعزيز ترسانات الأسلحة النووية • وقد كنا ومازلنا مهيبين لحظر وازالة كل أنواع هذه الأسلحة • واقتراحاتنا في هذا المجال قدمت منذ فترة طويلة الى الأمم المتحدة والتي لحنة نزع السلاح في جنيف ، ولكن المناقشة بشأنها توصلت باهبها الولايات المتحدة وحلفاؤها " أما بالنسبة لأوروبا ، فنحن مازلنا نقف من أجل خلوها من الأسلحة النووية ، سواء منها المتوسطة المدى أم التعبئة •

ونحن مع كلا الجانبين للقيام بأول خطوة رئيسية في هذا الاتجاه دون ضياع الوقت • ولتحقيق ذلك ، ليس لدى الاتحاد السوفياتي أية نية لتدعيم أمنه على حساب الآخرين بل هو يريد الأمن المتساوي للجميع :

" وما يدعو للأسف ، أن الولايات المتحدة حولت مشاركتها في المحادثات بشأن هذا الموضوع (الحد من الأسلحة النووية في أوروبا وحد وخفض الأسلحة الاستراتيجية) الى أداة للدعاية لتغطية سباق التسلح وسياسة الحرب الباردة • ولن نشارك في هذه اللعبة • فقد خلق الأمريكيون عقبات أمام المحادثات بشأن الأسلحة النووية " الأوروبية " والاشتراتيكية عن طريق وزع قذائفها في أوروبا • ان ازالة هذه العقبات (التي ستزيل أيضا الحاجة الى التدابير المتخذة من جانبنا ردا على ذلك) هي التي تفسح الطريق أمام وضع اتفاق مقبول للطرفين " •

بناءً على ذلك ، ليس في استطاعة الاتحاد السوفياتي أن يعتبر النداءات الموجهة اليه بتجديد المحادثات ، بينما يستمر ، في نفس الوقت ، وزع قذائف بيرشخ الثانية والقذائف الصاروخية في أوروبا الغربية ومادامت هذه الأسلحة هناك ، الا مانورة لصرف الانتباه عن أنشطة الولايات المتحدة • فالعبارات المتخذة الهادفة للاخلال بالتوازن العسكري بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة • فالعبارات الرنانة عن حب السلم في سياق المفاوضات والحوار ليست كافية ، فالمطلوب اتخاذ خطوات وأعمال حقيقية ، تبين نية الولايات المتحدة في التفاوض عمليا مع الاتحاد السوفياتي على أساس مبدأ المساواة والأمن المتساوي •

السيد أزد ميبيلغ (منغوليا) (الكلمة بالروسية) : اسمحو لي بادئ ذي بدء أن

أرحب بكم كممثل لسرى لانكا الصديقة في منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح لشهر نيسان / ابريل وأن أتمنى لكم النجاح في النهوض بهذه المسؤولية •

وبعرب الوفد المنغولي عن شكره للرفيق أ • داتكو ، سفير رومانيا ، للجهود العظيمة التي بذلها خلال عمله كرئيس للمؤتمر في شهر آذار / مارس •

ويود الوفد المنغولي أن يبدأ بيانه اليوم بالاشارة الى مسائل تتعلق بالبند الأول من جدول أعمالنا •

ان مشكلة الحظر التام والعام لتجارب الأسلحة النووية ينبغي أن تعتبر ، في رأينا احدى القضايا ذات الأولوية العليا في ميدان نزع السلاح النووي • وسيشكل التوصل الى اتفاق مبكر بشأن هذه المشكلة تدبيرا مهما ذا طابع عملي •

سيؤدي الحل الشامل لمشكلة حظر التجارب النووية الى سد كل القنوتات لمزيد من انتشار الأسلحة النووية بأى شكل وسيؤدي في النهاية الى اقامة سد يعتمد عليه أمام تصعيد سباق التسلح النووي . والفشل في تحقيق هذا الحل ، ومواصلة تطوير وانتاج نظم وأنواع جديدة وأكثر تنوعاً للأسلحة النووية على نطاق كبير في المستقبل سيؤدي الى زيادة خطر اندلاع حرب نووية .

وكما هو معروف ، قدمت مؤخرا مجموعة من الدول الاشتراكية ، منها منغوليا ورقة عمل CD/484 لمؤتمر نزع السلاح ، أعلنت فيها مرة ثانية موقفها الثابت والحاسم بشأن مسألة منع نشوب حرب نووية . وتشمل الوثيقة المجالات الرئيسية التي يركز فيها الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى جهودها الدؤوبة المحبة للسلم .

وفي هذا الصدد ، أود أن أشير بصورة محددة الى البيان الهام الذي تمت الموافقة عليه في الدورة الأخيرة لمجلس السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي ، أقرته الحكومة السوفياتية ، بشأن الأنشطة المستقبلية في ميدان السياسة الخارجية . وتعلن الوثيقة بصورة خاصة أن الاتفاق بين الدول الحائزة لأسلحة نووية بشأن الاعتماد المشترك لمجموعة معينة من قواعد تحكم العلاقات فيما بينها ، ستلعب دورا مهما بصورة خاصة لتخليص الانسانية من خطر نشوب حرب نووية . وكما هو معروف ، تقدم بهذه الفكرة ، التي تتماشى مع مصالح وآمال كل الشعوب ، رئيس الدولة السوفياتية ك. أ. تشيرنينكو ، في بيانه الى الناخبين في موسكو في ٢ آذار / مارس ١٩٨٤ .

ومما أعادت الحكومة السوفياتية تأكيده في بيانها ، استعدادها وتصميمها على السعي نحو وسائل لتنفيذ فكرة تجميد الأسلحة النووية وتكثيف جهودها واستخدام كل الامكانيات المتاحة لضمان وقف خطر انتشار سباق التسلح الى الفضاء الخارجي .

وفي رأينا ، أنه ينبغي ، لدى صياغة تدابير بشأن تجميد الأسلحة النووية في ظل تحقيق ملامح أن تنص الأحكام ، من بين جملة أمور ، على تدابير بشأن اقرار وقف لجميع تجارب الأسلحة النووية ولتجارب أى أنواع جديدة لنظم اطلاقها .

ومن ناحية أخرى ، تعتبر البلدان الاشتراكية أن الاعلان من قبل كل الدول الحائزة على أسلحة نووية عن وقف كل التفجيرات النووية حتى يتم ابرام معاهدة للحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية سيساعد على وضع هذه المعاهدة في فترة مبكرة .

واعتماد مثل هذه التدابير ستخدم بدون شك قضية ايقاف التحسين النوعي للأسلحة النووية وتطوير أنواع جديدة لهذه الأسلحة وسيساعد قضية الحد من سباق التسلح وتخفيض خطر اندلاع حرب نووية .

وينبغي أن يضاف أيضا أن هناك حاجة ملحة الى اعتماد تدابير حاسمة لتدعيم النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية بأى شكل ، وهذا يعني عدم تسليم مثل هذه الأسلحة الى أى بلد ولا الاشراف عليها لحساب أى بلد وكذلك عدم وزعها في أراضي بلدان لا توجد فيها ، وعدم توسيع سباق التسلح النووي ليشمل مجالات جديدة .

ولقد نظر مؤتمر نزع السلاح في جلسات عامة سابقة وأحيط علما بالتقرير الثالث لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية . ونرى ان فريق الخبراء العلميين قد قام ، منذ عام ١٩٧٦ ، بعمل مفيد بصورة عامة .

وتقارير الفريق تعتبر وثائق مهمة سيكون استخدامها ضروريا لدى اجراء المفاوضات المتصلة باعداد معاهدة للحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية .

والقضايا التقنية التي يشملها وضع أحكام ملائمة لاتفاقية بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية ، ولا سيما الأحكام المتعلقة باستحداث نظام دولي لتبادل البيانات الاهتزازية وانشاء مراكز بيانات دولية وارسال البيانات الاهتزازية عن طريق قنوات الاتصال للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، هي في رأينا مسائل قد تم تناولها بمزيد من التفصيل . وهذا بالتأكيد عنصر ايجابي . ومن ناحية أخرى ، فان ما يدعونا الى الاحتراس أن هذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف يفتقر الى مفاوضات جديدة ، أيا كان نوعها ، بشأن صياغة المعاهدة نفسها . وهذه الحالة نشأت ، أولا وأخيرا ، نتيجة لعدم استعداد بعض الدول للتقدم نحو عقد معاهدة بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية . ولا خفاء عدم استعدادها ، يقوم ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة عن عمد بالتأكيد بصورة مبالغ على مسألة نظام التحقق ، الذي تعترف بأهميته كل الأطراف التي تؤيد النظر في جوهر المسألة . وباختصار ، تجرى محاولات مستمرة لفرض ولاية محددة ومقيدة على الهيئة الفرعية لمؤتمر نزع السلاح التي طلب منها القيام بمفاوضات بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية .

ووفقا لتوصية الجمعية العامة للأمم المتحدة ، تواصل مجموعة من البلدان الاشتراكية ومجموعة ال ٢١ تأييد اعتماد ولاية تجعل من الممكن البدء دون تأخير في مفاوضات تهدف لصياغة معاهدة دولية ملائمة . وقد تم تقديم مشروع ولايتين ، أحدهما من قبل مجموعة من الدول الاشتراكية (CD/434) والآخر من قبل مجموعة ال ٢١ (CD/492) . وبالرغم من هذه الجهود البتامة من قبل وفود تنتمي الى هاتين المجموعتين من البلدان ، فقد ثبت أنه من غير الممكن ، نتيجة للموقف المعرقل للولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، التوصل الى توافق في الآراء بشأن صياغة ولاية بشأن مسألة انشاء لجنة مخصصة معنية بحظر التجارب النووية لها ولاية مناسبة .

ومما يدعونا الى القلق أن الصين وفرنسا تواصلان الابتعاد عن المشاركة في النظر في جوهر هذه المسألة المهمة .

وأود أن أؤكد أن وفود الدول الاشتراكية ، اذ تعيد تأكيد موقفها العبدئي بشأن مسائل التقدم الفعلي نحو نزع السلاح القائم على الحاجة الى التوصل الى اتفاق بشأن تدابير أساسية للحد من الأسلحة وتخفيضها بناء على الأساس العادل لبدء المساواة والأمن المتساوي ، قد أظهرت دائما المرونة اللازمة ، مع أخذ المصالح المتبادلة بعين الاعتبار ، وعملت بكل فاعلية لايجاد حل مقبول لجميع الأطراف .

وفي هذا الصدد ، نلاحظ بارتياح أن ممثل الاتحاد السوفياتي في بيانه في اجتماع اليوم قد أعرب عن الاستعداد ، في حالة تنقيح ولاية الهيئة الفرعية للمؤتمر بشأن حظر التجارب النووية والبدء في صياغة مشروع معاهدة بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية ، للنظر في امكانية تنظيم تبادل بيانات بشأن النشاط الاشعاعي للكثل الهوائية مع انشاء مراكز بيانات دولية ملائمة .

واعتقد أن بيان الاتحاد السوفياتي يشهد مرة ثانية على استعدادده للتوصل الى اتفاق بشأن احدي القضايا ذات الأولوية في جدول أعمال المؤتمر .

وأود أن أنتهز الفرصة الممنوحة لي اليوم للتكلم في الجلسة العامة لكي أتناول باختصار مسألة حظر الأسلحة الكيميائية .

لقد أعاد مؤتمر نزع السلاح إنشاء هيئة فرعية ، في دورته الحالية ، بعد مشاورات مطولة ومعقدة ، تعمل الآن تحت أسم اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . وقد تم الاتفاق على ولاية جديدة لهذه الهيئة ، تحتوي على حكم " بأن تشرع في العملية الكاملة والتامة للمفاوضات ، عاملة على تطوير الاتفاقية ووضعها ، فيما عدا صياغتها النهائية ، آخذة في الاعتبار جميع المقترحات والمشروعات الموجودة وكذلك المبادرات المستقبلية بغية اعطاء المؤتمر مكانية التوصل الى اتفاق في أسرع وقت ممكن " . ونعتقد أن هذه الولاية تقدم امكانية التوصل الى اتفاق في شأن حظر الأسلحة الكيميائية .

ومنذ بداية دورة هذا المؤتمر ، أعربت البلدان الاشتراكية عن استعدادها للمساهمة في هذه المرحلة الجديدة من المفاوضات بطريقة عملية وبناءة .

ويعكس النهج المبدئي للدول الاشتراكية وآرائها بشأن تحسين فعالية عمل المؤتمر في ميدان حظر الأسلحة الكيميائية في عبارات محددة متضمنة في ورقة العمل CD/435 .

وينبغي أن يذكر أيضا ما للاقتراح المقدم من قبل البلدان الأعضاء في معاهدة وارسو الى الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن مسألة اخلاء أوروبا من الأسلحة الكيميائية من اتصال بقضايا الساعة . وتعتقد مغوليا اعتقادا راسخا أن هذه المبادرة تقدم تأكيدا حيا آخر على صدق رغبة البلدان الاشتراكية في ازالة خطر الحرب الكيميائية عن دول وشعوب أوروبا والعالم أجمع والتعجيل بعقد اتفاقية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية .

ومما يشهد على الموقف البناء والامن وعلى الاهتمام الحقيقي بتحقيق تقدم في المفاوضات والبحث عن حلول مقبولة بصورة متبادلة استعداد الاتحاد السوفياتي للنظر بطريقة ايجابية في المقترح المتعلق بالوجود الدائم لمعطين للمراقبة الدولية في مرافق خاصة لتدمير المخزونات .

وأكد الوفد المغولي مرات عديدة في بياناته على الحاجة الى نهج لتعريف تدابير التحقق التي تتماشى مع متطلبات معاهدة في المستقبل . وقد تم التأكيد مرات كثيرة بأن البلدان الاشتراكية تعلق أهمية ليست أقل من الأهمية التي تعلقها الدول الغربية لممارسة مراقبة فعالة على الامتثال لتنفيذ معاهدة في المستقبل بشأن حظر الأسلحة الكيميائية . فقد اقترحت تشكيلة واسعة جدا من تدابير التحقق . وشملت هذه التدابير ، مثلا ، المراقبة الوطنية ، والتفتيش الدولي بطريقة التحدى ، والتفتيش الدولي المنتظم ، وفي بعض الحالات ، عمليات تفتيش موضعية دائمة . والمقترحات والمبادرات العديدة للاتحاد السوفياتي بشأن التحقق ، التي تتمتع بتأييد واسع في هيئة التفاوض المعنية ، ذات أهمية وشأن كبيرين في هذا الصدد .

ونعتقد أن المطلوب هو نهج معقول لتجديد أكثر نظم التحقق فعالية وان في غير موضعه الايحاء بأن بعض الدول مهتمة بالتحقق ومستعدة له ومنفتحة ازاءه من كل وجهة ، بينما دول أخرى لا تفكر في شيء غير الابقاء على ثغرات وانتهاك الاتفاقية المستقبلية . فالمشاركون في المفاوضات على وعي بالطلبات غير الواقعية للولايات المتحدة الامريكية في مسائل المراقبة ، وهي طلبات لا تصلها صلة بمتطلبات اتفاقية مستقبلية . واليوم ، استمعنا في مؤتمر نزع السلاح الى بيان نائب رئيس الولايات

المتحدة السيد جورج بوش • وقد مت الولايات المتحدة رأيها بشأن اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية • والوفد المنغولي على استعداد لدراسة هذه الوثيقة لكي يحدد موقفه منها •

ويمكن لدينا انطباع بأن بعض البلدان الغربية ، تحت غطاء الحرص الشديد على المصالح التجارية تحاول في الحقيقة أن تهمل من نطاق المراقبة شكلا قد يكون خطيرا من أشكال النشاط ، ألا وهو إنتاج أحدث وأخطر أنواع الأسلحة الكيميائية في الشركات التجارية • وتدعي حل الشركات أن مئات من أطنان المواد الكيميائية المهلكة والفاثقة السمية التي يدعى أنها لأغراض الاستخدام السلمية ، يمكن الاتجار فيها بحرية في السوق •

ولهذا تقترح البلدان الاشتراكية وجوب تحديد إنتاج المواد الكيميائية المهلكة والفاثقة السمية لأي غرض مباح مهما كان ، ولأي دولة طرف ، بطن متري واحد في السنة ، وينبغي أن يتركز هذا الإنتاج في مرفق متخصص • ومثل هذه الأنشطة ينبغي وضعها تحت رقابة دولية صارمة • فماذا تقترح البلدان الغربية ؟ انها في صالح اباحة إنتاج طن واحد من المواد الكيميائية المهلكة والفاثقة السمية لأغراض الوقاية من المواد الكيميائية وعدم فرض حد لإنتاج مثل هذه المواد الكيميائية في كل الحالات الأخرى •

والبلدان الاشتراكية ، إذ تحدها الرغبة في ايجاد مخرج من الحالة الصعبة الفعلية التي يتحكم فيها من جانب ظهور الأسلحة الشطرية وامكانية إنتاج عناصرها في أي مصنع كيميائي ، ومن ناحية أخرى عدم قبول التدخل في الشؤون الاقتصادية للدول قد تقدمت بمقترحات ملائمة • وتتمثل هذه المقترحات في الاستبعاد التام من الإنتاج الكيميائي السلمي لفئة محددة من المركبات الكيميائية ، هي تلك التي تحتوي على مركبات الميثيل الفوسفوري • ان هذه الفئة هي الداعة لأكثر الأسلحة الكيميائية المهلكة والفاثقة السمية خطورة بما في ذلك الأسلحة الشطرية ، وهذا النوع لا يستخدم عمليا في الأغراض السلمية •

وفي الختام ، أود أن استرعي الانتباه الى حقيقة على غاية كبيرة من الأهمية • فقد أصبح من المعروف أن البنثاغون يسعى الى الحصول على مخصصات من الكونغرس لإنتاج الأسلحة الشطرية • ومن المخطط له زيادة مخزونات الذخيرة الكيميائية من ثلاثة ملايين الى خمسة ملايين وحدة وانشاء قواعد للتخزين خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية • وسيجرى انفاق حوالي عشرة مليارات دولار على تنفيذ هذا البرنامج • ونشك فيما اذا كان هناك أي فرد ينكر أن مثل هذه الأفعال لا تتمشي مع بناء الثقة الضرورية لاجراء مفاوضات بشأن حظر الأسلحة الكيميائية •

وعند اعلان الوفد المنغولي عن بعض آرائه بشأن مسألة حظر الأسلحة الكيميائية فانه يسترشد مثل وفود أخرى ، بالرغبة الصادقة لمساعدة تقدم جهود المؤتمر فيما يتصل بوضع اتفاقية فسي المستقبل بشأن الحظر التام لهذا النوع الخطير من أسلحة الدمار الشامل •

الرئيس : أشكر ممثل منغوليا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة الى الرئيس •

والآن أعطي الكلمة للسفير بتر ممثل استراليا •

السيد بتر (استراليا) : لقد أدرج اسم وفدي في قائمة المتكلمين اليوم لمعالجة

موضوع الأسلحة الكيميائية الذي طرقة نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية •

فمنذ أكثر من نصف قرن انضمت استراليا الى بروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخائفة أو السامة أو ما شابهها . وقد عبر هذا الاجراء ، على صعيد القانون الدولي ، عما يشعر به الشعب الاسترالي من بغض لهذه الطائفة المروعة وغير التمييزية من الأسلحة .

ولقد كان أول اشتراك للأمة الاسترالية الموحدة الجديدة وقتئذ في العلاقات الدولية على نطاق واسع عندما توجهت قوات استرالية الى أوروبا ما بين ١٩١٤ و ١٩١٨ ، تضم أفرادا جميعهم متطوعين للمساعدة في الدفاع عن أوروبا . وقد تعرض كثير من هذا الشباب الاسترالي للغازات ، وكانوا من بين أول ضحايا استخدام الأسلحة الكيميائية . ولا تزال ذكرى هذه التجربة الرهيبة باقية لا تمحى من الذاكرة ومن التاريخ الوطني الاسترالي . فقد كانت تجربة عميقة التأثير ولا تزال تشكل اليوم مصدرا قويا لالتزام استراليا العميق بمناهضة الأسلحة الكيميائية . فهذه الأسلحة بغية ، ويجب تحريمها وإزالتها .

ان بروتوكول جنيف ضروري ، وتواصل استراليا تأييده ، بيد أنه ينبغي التسليم بأنه صك غير كامل . فمن قصوره مثلا ، انه لا يحرم استحداث أو انتاج أو تخزين الأسلحة الكيميائية . فلا تزال تلك الأسلحة موجودة ، فيما يقال بكميات وأنواع أكبر من ذي قبل . والأدهى من ذلك أن استخدام تلك الأسلحة مستمر .

فمنذ أربعة أسابيع أوفد الأمين العام للأمم المتحدة الى ايران فريقا من الخبراء لاستقصاء حقيقة الزعم لاستخدام الأسلحة الكيميائية في الحرب الدائرة في الخليج . وكان أحد العلماء الاستراليين عضوا في ذلك الفريق . وكان تقرير الخبراء واضحا واجماعيا ومثيرا للقلق العميق . فقد استخدم غاز الخردل في حرب الخليج وللمرة الأولى في التاريخ الموثق استخدم عامل يؤثر على الأعصاب .

ان الأمر يستلزم وضع اتفاقية دولية جديدة على وجه الاستعجال تمنع استخدام الأسلحة الكيميائية وتكفل استحالة استخدامها عن طريق تدبير جميع الأسلحة الكيميائية . ان وضع هذه الاتفاقية مهمة بالغة الضخامة ، ولكنها تحدّ يجب أن نقبله .

ان قيام حكومة الولايات المتحدة بتقديم مشروع اتفاقية شامل الى المؤتمر بشأن الأسلحة الكيميائية هو عمل فيه تصد لهذا التحدي بشجاعة وتصميم . كما أن وجود نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هنا اليوم يثبت جدية نوايا الولايات المتحدة في الوقت الحالي . وينطق طول الوثيقة التي تم توزيعها توا وتفصيلها وعرضها للأمر بالجهد الذي بذل في اعدادها .

يقال أحيانا أن " السياسة هي من الممكن " . والأهم من ذلك أن يقال في رأينا ، في مجال السياسة والتاريخ ، أن ضياع فرصة ما أو عدم ادراكها في حينها ربما كان ضياعا لها الى الأبد .

وفي الحالة الراهنة للأسلحة الكيميائية ، تعتقد حكومتي ان هذا المؤتمر يواجه الآن فرصة لا مثيل لها . فهي فرصة ومكنة ، لا ينبغي أن نتركها تغلت من بين أصابعنا ، فشعوبنا وعاقب الأجيال سيعيبونها فهم سبب عدم انتهازنا لها .

ان لدينا أساسا صلبا لوضع نص نهائي لاتفاقية للأسلحة الكيميائية تلبية طلبات جميع أعضاء هذا المؤتمر .

لقد أجرى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة مناقشات ثنائية مستفيضة ما بين ١٩٧٦ و ١٩٨٠ لتحريم الأسلحة الكيميائية أسفرت هذه المناقشات عن اتفاق على كثير من القضايا الأساسية بغرض حظر شامل جامع على الأسلحة الكيميائية . وأبلغ هذا الاتفاق في ورقة مشتركة وقتئذ الى لجنة نزع السلاح . وقد عمل المؤتمر وهيئاته السابقة سنوات عديدة أيضا توصلا الى هذه الاتفاقية .

وواصلت هذه المسيرة تقدما خلال السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة . إذ تم الاضطلاع داخل لجنة نزع السلاح بقدر كبير من العمل البناء من أجل وضع اتفاقية، أسهم فيه كثير من الدول الأعضاء اسهاما ذا شأن . وطلق هذا المؤتمر وناقش ما يزيد على ١٠٠ وثيقة عمل غطت جوانب مختلفة عديدة لمسائل جوهرية تتعلق بالاتفاقية .

وقد أدت هذه المشاورات الثنائية والمتعددة الأطراف الى قدر يستلقت النظر من توافق الآراء بشأن مسائل مثل التعاريف ، وأوجه الحظر اللازمة ، وضرورة تدمير المخزون من الأسلحة وتعطيل مرافق الانتاج ، وتحديد الأنشطة التي تتطلب تنظيمها من الاتفاقية .

ويمكن رؤية الشوط الذي قطعناه نحو تقارب الآراء من اشاعة دائرة الاتفاق بين الأحكام الأساسية لاتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية التي قدمها الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٨٢ التي دوة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح — والمشروع المقدم اليوم من الولايات المتحدة . والوثيقتان كلتاهما تعتمدان بالطبع على عمل هذا المؤتمر وانجازاته . ولقد أضفت مبادرة الولايات المتحدة الآن على ما تقوم به من عمل من أجل ازالة الأسلحة الكيميائية مزيدا من القوة والأهمية .

ومن الأهمية بمكان أن يعقد جميع المعنيين العزم الآن على التفاوض بحسن نية . فهذا التفاوض سيخبر بالضرورة كثيرا من القضايا الخلافية ذات الأهمية حقا . ولكن نظرا للمحاذير المرتبطة بالموضوع ، وفضاعة الأسلحة المعنية ولمسائل المسألة بأمن جميع الشعوب ، فإنه يجب ألا يثبط حجم العمل من همتنا .

ان التفاوض بشأن هذه الاتفاقية عمل لا يقل طموحا عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وما ارتبط بها من ترتيبات مؤسسية . فقد تم التفاوض بنجاح حول تلك المعاهدة وآلياتها بالرغم من صعوبة المسعى . وكان هناك عدد كبير من المتشككين الذين قالوا أن ذلك العمل لا يمكن أن يتم ولكنه تم بالفعل . فالمعاهدة نافذة في ١٢٤ دولة ويرى معظمنا أنها تسير سيرا حسنا . وبالمثل فإن اتفاقية الأسلحة الكيميائية يمكن أن تبرم بل يجب ابرامها .

وتعتقد استراليا أنه لكي تكون اتفاقية الأسلحة الكيميائية فعالة فإنه يجب التأكيد بوجه خاص على ثلاثة عناصر أساسية : أولا ، فرض حظر صارم على استخدام الأسلحة الكيميائية ، ثانيا ، النس على تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية وحظر استحداث وانتاج هذه الأسلحة في المستقبل ، وثالثا ، ايجاد نظام للتحقق يكفل احترام هذه الالتزامات التعاهدية .

ويجب وضع معايير دقيقة جدا ، لا سيما في مجال التحقق . إذ لا يمكن أن ينبثق الأمن من مثل هذه الاتفاقية الا اذا كانت سبل التحقق من الامتثال للاتفاقية فعالة وينظر اليها على أنها فعالة . ويجب أن نحيط مفاوضاتنا بشأن أحكام التحقق بعناية كبيرة .

ونحن ندرك أن هناك آراءً مختلفة فيما يتعلق بالترتيبات التي تقتضيها عملية التحقق لتأمين الثقة في مراعاة الالتزامات التي ترتبها الاتفاقية • ويعد مشروع الولايات المتحدة قima بوجه خاص من حيث اشارته الى معيار التحقق اللازم لهذا الغرض •

ونحن نقدر البيان الذي أدلى به السفير السوفياتي أمام المؤتمر في ٢١ شباط / فبراير بشأن التحقق من تدمير المخزونات • فقد تصدى هذا البيان لاحدى الصحاب التي تقابل في مجال التحقق ، ويبتين منه فيما يبد واستعداد لايجاد حلول يتفق عليها تفاوضيا لمشاكل التحقق ، وقد استمع وفدى مرة أخرى وباهتمام كبير اليوم لايضاحات اضافية بشأن هذه النقطة من قبل السفير السوفياتي •

ومن الأهمية بمكان أن نمضي قدما نحو تمديد تلك المفاوضات ، لا سيما فيما يتعلق بعملية التحقق •

وتعتقد حكومتي أنه ليس بكثير على حنكة أعضاء المؤتمر أن يجدوا الحلول اللازمة لتلك المشاكل دون أن تتعرض المصالح الوطنية لكل منا للخطر •

وان استراليا لتقدر تقديرا عميقا الالتزام السياسي الذي أعرب عنه اليوم نائب رئيس الولايات المتحدة تقديم هذا المشروع ، والاستعداد الصريح الذي أبدته الولايات المتحدة للدخول في مفاوضات يحدوها الالتزام الكامل والاخلاص •

كما اننا نقدر تقديرا عميقا تقديم مشروع هذه الاتفاقية هنا في مؤتمر نزع السلاح • فهذا الاجراء يؤكد الدور المقرر والمعترف به لهذا المؤتمر • كما يثبت صحة البدا الذي يتمسك به أعضاء هذا المؤتمر تمسكا شديدا ، بإمكان بل ووجوب اجراء مفاوضات متعددة الأطراف لوضع اتفاقين للحد من الأسلحة ولنزع السلاح لأن الأمر يتعلق بمصالحنا جميعا •

واستراليا تقبل التحدي الحالي • ولن تتوانى عن اغتنام هذه الفرصة السانحة • وستشارك بكل ما يمكن من نشاط مع زملائها أعضاء هذا المؤتمر لاخراج اتفاقية الى حيز الوجود في أقرب فرصة ممكنة ، تكفل عدم استخدام الأسلحة الكيميائية مرة أخرى ، وتزيل تلك الأسلحة الى الأبد •

السيد غارسيا روبليز (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : لقد استمعنا بأقصى درجة من الاهتمام الى البيان الذي أدلى به اليوم ممثل الولايات المتحدة الموقر وكان في هذه المناسبة الأونورابل جورج بوش نائب رئيس الولايات المتحدة بشأن مشروع اتفاقية طالما كثر الحديث عنها لازالة الأسلحة الكيميائية ، ونحن نقترح النظر في تلك الاتفاقية الهامة بالعناية التي تستحقها ، وسوف نقدم في حينه ما قد يستصوب من ملاحظات في هذا الصدد •

وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالأسلحة النووية التي أشار اليها السيد بوش أيضا ، فسان موقف وفدى منها قد تم تحديده في مناسبات شتى ، فلن أكرره • وسوف أذكر فقط الجلسة الافتتاحية المعقودة في ٧ شباط / فبراير ، والجلسة ٢٥٥ المعقودة يوم الثلاثاء ٣ نيسان / أبريل التي لم يتمكن فيها مؤتمر نزع السلاح كما تذكر من اعتماد المشروع المقدم من مجموعة ال ٢١ بسبب الموقف السلبي الذي اتخذه وفدان ، والبند المتعلق بوقف أى سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، الذي تكلمت عنه بالتفصيل بعد ملاحظاتي الأولية التي أبديتها في الجلسة الافتتاحية ، وفي الجلسة ٢٥٨ المعقودة يوم الخميس ١٢ نيسان / أبريل • ولا تشير البيانات ذات الصبغة العامة التي أدلى بها

نائب الرئيس السيد بوش الى أننا قد نشاهد قريبا موقفا أكثر ايجابية من جانب الولايات المتحدة بشأن قضايا محددة .

وفي غضون ذلك ، وبما أن البند الثالث من جدول أعمالنا لا يشمل فقط منع نشوب حرب نووية بالمعنى الدقيق بل أيضا " جميع المسائل ذات الصلة " ، فسوف أعتزم الفرصة وأصف بصقة عامة ، استنادا الى الصلاحية التي تخولها المادة ٣٠ من النظام الداخلي ، بعض الأحداث التي نراها أوثق ما تكون صلة بالموضوع والتي حدثت خلال الرحلة الأخيرة التي قام بها رئيس جمهورية المكسيك ميخيل ديلا مدريد الى أمريكا اللاتينية .

فقد كانت تلك الرحلة ، التي امتدت ما بين ٢٦ آذار / مارس و ٧ نيسان / ابريل وشملت خمسة بلدان في شبه قارة أمريكا اللاتينية - هي حسب ترتيب زيارتها كولومبيا ، والبرازيل ، والأرجنتين ، وفنزويلا وبما ، أي بعبارة أخرى البلدان الثلاثة الأخرى التي تشكل مع المكسيك ما يسمى " بمجموعة الكونتادورا " بالإضافة الى الأرجنتين والبرازيل - مناسبة للدلالة بعدد من البيانات وإبرام اتفاقات على أعلى المستويات ، الأمر الذي سيحل دون شك على تعزيز المبادئ الأساسية للتعاضد الدولي ، مثل المبادئ الواردة في الفقرة ١٢ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح . وهذه المبادئ هي " احترام السيادة ، والامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، وعدم التدخل بأي شكل في الشؤون الداخلية للدول " ، وهي المبادئ التي تعتبر مراعاتها باخلاص شرطا أساسيا كذلك لتحقيق أحد الأغراض الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وهو حق الشعوب في تقرير مصيرها .

ولذلك فإني سأستعرض بإيجاز شديد البيانات والاتفاقات التي أشرت اليها فيما سبق .

ففي حفل العشاء الذي أقامه رئيس جمهورية كولومبيا ، صاحب السعادة بيليساريو بيتانكور لرئيس الحكومة المكسيكية تكريما له يوم وصوله الى بوغوتا في ٢٦ آذار / مارس ، قال رئيس الحكومة المكسيكية فيما قال :

" يجب علينا لكي نمارس سيادتنا ممارسة كاملة أن نترك وراءنا عهد الخلافات والخضوع لمراكز الهيمنة والأساليب التي تتكرر لصالحة تراثنا التاريخي والثقافي . فقد كانت أمريكا اللاتينية تمثل دائما أملا كبيرا يخطط للتحرير: وقد حان الوقت لتنفيذ هذا المخطط وفي أمريكا الوسطى يجري اذكاء لهب التدخل ، ولكن المنازعات الدائرة في المنطقة ، ليست من حيث أصولها وآثارها طويلة الأجل نتيجة للنزاع بين الشرق والغرب . ونحن نطالب بعدم التعمية عن الحقائق

ولقد اقترحنا نحن البلدان الأربع المشتركة في مجموعة الكونتادورا التوصل من خلال التفاوض والحوار ، الى اتفاقات معمرة ، تستهدف التوصل الى السلم . فنحن نرغب في القضاء على التوتر الذي لا يمت بصلة الى جذور المشكلة . ونحن نعرف المنطقة جيدا ، ونذكر أنه اذا امتنع التدخل ، وتوفرت ارادة حقيقية تبغي التفاهم فان هذه التدابير لن تؤدي الى تلافى نشوب الحرب فحسب بل ستكفل أيضا استقرار أمريكا الوسطى ورفاهها في المستقبل . فالكونتادورا جهد أمريكي لاتيني لحل نزاع أمريكي لاتيني " .

وفي اليوم التالي الموافق ٢٧ آذار / مارس وقع الرئيسان اعلانا مشتركا يشدد على " الحاجة العاجلة الى تعزيز مناخ من التفاهم يعمل على خفض التوتر الدولي " ويؤكد على " ضرورة اسراع الدول الكبرى ما أمكن بإبرام اتفاقات للحد من الأسلحة الاستراتيجية والمتوسطة المدى ، والتعهد بفعالية تنفيذ نزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية " .

ثم يمضي الاعلان المشترك فيبرز :

" ان الرئيسين درسا باهتمام خاص الحالة في أمريكا الوسطى وقاما باستعراض واسع لجهود السلم التي اضطلعت بها مجموعة الكونتادورا ، المؤلفة من بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك . وأكد الرئيسان عزمهما الذي لا يتزعزع على مواصلة بذل جهودهما من أجل التوصل الى حلول بالتفاوض ، ومن أجل كمال احترام مبادئ عدم التدخل ، وتقدير الشعوب لمصيرها ، وحظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، والتعاون من أجل التنمية . واتفق الرئيسان على أن الكونتادورا هي رد أمريكا اللاتينية على خيارات القوة التي تهدد بجعل أمريكا الوسطى مسرحا لنضال عام وميدانا للمواجهة بين القوتين العظميين .

وذكر الرئيسان أنه بالرغم من أن الكونتادورا قد ساعدت دون شك على تلافي نشوب حرب في أمريكا الوسطى وعلى خلق عناصر أدت الى اجراء مفاوضات مشرفة وعادلة ، فما برحا يشعران بقلق عميق ازاء تزايد الوجود العسكري الأجنبي ، وسباق التسلح ، وأنشطة اشاعة القلقة ومظاهر استعراض القوة وانتهاك حقوق الانسان

ولذلك فهما يناشدان الدول التي تمارس النفوذ السياسي وتقدم المساعدات العسكرية في المنطقة أن تمتنع عن القيام بأفعال من شأنها أن تزيد من حدة الخصومات ، وأن تقوم بتقديم المعاونة الفعالة لعملية بناء السلم " .

وفي المرحلة التالية من رحلته التي أشير اليها وصل الرئيس ديلا مدريد الى البرازيل فقال في خطابه الذي ألقاه في عاصمتها برازيليا يوم ٣٠ آذار / مارس أمام الكونغرس البرازيلي :

" في مواجهة المنازعات التي تجتاح أمريكا الوسطى ، يحض بلدانا بوضوح وحسم على اختيار الحوار والتفاوض ، بدلا من أعمال المواجهة واشاعة القلقة والتدخل ، كما يعارضان عملية النزج اصطناعيا في المواجهة بين القوتين العظميين بنزاع تمتد جذوره الى التخلف الاقتصادي وعدم التكافؤ الاجتماعي " .

وفي العاصمة البرازيلية وقع في اليوم نفسه رئيس الدولة المكسيكي ورئيس البرازيل ، سعادة خواو بابتيسا فيخيريد و اعلانا مشتركا تضمن ما يلي :

" لقد لاحظ رئيسا الدولتين مع القلق تد هو الوضع السياسي العالمي ، وبسبب ما لا حظناه مع الأسف من زيادة تعرض السلم للمخاطر ، وانقطاع المفاوضات السياسية فعلا بين الدول الكبرى فان سباق التسلح يستوعب قدرا متزايدا من الموارد ومن ثم يستبعد استخدامها في أغراض التنمية . كما أن أنشطة التدخل واشاعة القلقة ، التي تسبب الى حد كبير الى جو العلاقات الدولية ، في ازدياد

ولذلك يؤكد الرئيسان على الحاجة الملحة لعودة الحوار بين القوتين العظميين على كافة المستويات ، وبوجه خاص على ضرورة استئناف مفاوضات نزع السلاح بما يفضي إلى كبح سباق التسلح ، وتيسير نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة • وينبغي أن يشترك المجتمع الدولي بأكمله في هذه المفاوضات من خلال الهيئات التي أنشئت لذلك الغرض ، لا سيما مؤتمر نزع السلاح " •

وفيما يتعلق بالحالة في أمريكا الوسطى واحتمالاتها ، أجرى الرئيسان حواراً مفصلاً مستفيضاً كان من نتيجته أن :

" لاحظ الرئيسان في الشهر الأخير تعرض السلم لتهديد بالغ الخطورة وازدياد خطر نشوب نزاع اقليمي • وإذا وقع النزاع ، فإن السلم والاستقرار الدوليين سيتعرضان للخطر ، وستلحق العلاقات في هذا النصف من الكرة الأرضية ضرراً لا يمكن إصلاحه • وبناءً على ذلك اتفق الرئيسان على التأكيد على أهمية تعزيز جهود مجموعة الكونتادورا من أجل السلم ، وتهذبة أسباب التوتر ، ومن أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان أمريكا الوسطى • وأكد رئيس البرازيل من جديد تضامن حكومته وتأييدها الثابتين لهذه الجهود •••

ولاحظ الرئيسان أنه بالنظر لما تطوى عليه أنشطة مجموعة الكونتادورا من احتمالات للسلم والتفاهم ، فمن الضرورة بمكان أن تمتنع جميع البلدان التي لها مصالح في المنطقة ، وكذلك بلدان أمريكا الوسطى نفسها عن القيام بأعمال يمكن أن تعرض تلك المصالح للخطر ، أو تؤدي إلى زيادة تدهور الحالة ••

وفي بوينس آيريس ، التي وصل إليها في ٢ نيسان / أبريل ، أكد رئيس جمهورية المكسيك في حفل العشاء الذي أقامه رئيس جمهورية الأرجنتين سعادة رامول ريكاردو ألفونسين في ٣ نيسان / أبريل على :

" ان المكسيك لا تعترف بأي نوع من الوصاية التي تعرض للخطر قدرة الشعوب على تقرير مصيرها • وهي تؤيد ، من ناحية أخرى ، الخضوع للقانون واستخدام الأساليب السلمية لتسوية المنازعات •

ونحن إذ نطالب بتجديد عملية الانفراج والحوار والتفاوض ، إنما نؤكد حقنا في العيش في وئام وانسجام • ونحن لا نقبل أن نكون رهائن في المواجهة القائمة بين القوتين العظميين • كما نرفض أن نكون مجرد متفرجين على ما يجري في عصرنا هذا ، ذلك الوضع الذي يسعى تضارب مصالح القوى العظمى إلى فرضها علينا •••

ان اشاعة السلام في أمريكا الوسطى لا يمكن أن تفصل عن النهج الذي تتبناه بلدان أمريكا الوسطى لتشجيع الحوار ، ومن ثم تتأكد أهمية ودلالة مساندة حكومة الأرجنتين لنهج وأعمال التوفيق والتفاوض الدبلوماسي التي تتبناها مجموعة الكونتادورا •

وفي مواجهة تهديدات التدخل المتزايدة وغير المقبولة ، والمظاهر المتكررة لعبثية قوة السلاح في أمريكا الوسطى ، تؤكد الأرجنتين والمكسيك مجدداً ايمانهما الذي لا يتزعزع بانتصار التضامن ، والقانون والعدل في النهاية انتصاراً حاسماً " •

وفي اليوم التالي أصدر رئيسا الدولتين اعلانا مشتركا أكد فيه بعد الاشارة الى " تبادل الآراء الواسع الذي تم بينهما بشأن الحالة المعقدة والخطيرة السائدة في العالم " ، " الطبيعة المستقلة للسياسة الخارجية لبلديهما " ، ولاحظا " أن سياسة المواجهة بين الكتلتين تشكل تهديدا للبشرية وتعتبر منافية لتطلعات الشعوب الى تقرير المصير والديمقراطية " ، وأدانا سباق التسلح " لاسيما حيازة وتكديس أسلحة التدمير الشامل " و " أكدا " تنافرا استراتيجيا السردع التي تنتهجها القوتان العظميان ، وعدم منطقية تخصيص موارد هائلة للتدمير ، في حين توجد في مناطق كبيرة من العالم مشاكل ملحة متعلقة بالتنمية ، وفي حالات كثيرة مشاكل متعلقة بالبقاء " .
وفي سياق استعراض الحالة الدولية الراهنة أكدوا " اعتقادهما الراسخ بأن العلاقات بين الدول ينبغي أن تقوم على أساس المراعاة الدقيقة لمبادئ القانون الدولي والتعايش " واتفقا على " أن وقف سباق التسلح ومنع الحرب النووية يشكلان مهمة ذات أولوية في الوقت الحاضر " . وأعبأها من " قلقهما العميق ازاء الخطر الذي ينطوي عليه استمرار تحسين نوعية وزيادة كمية الترسانات النووية وانتشارها في أنحاء العالم " ، وأعلنا " التزامهما بتشجيع اتخاذ تدابير فعالة لتحقيق الهدف النهائي ألا وهو نزع السلاح النووي العام الكامل على أساس غير تمييزي " .

وأجرى الرئيسان تحليلا وافيا للحالة في أمريكا الوسطى و" أشارا الى أن الأزمة في أمريكا الوسطى تعتبر أكثر المشاكل اثارا للقلق فيما نرى من الأفق " ولذلك " فان الحاجة لا تلي تلح لايجاد حلول وقنوات للتفاهم تفضي الى ازالة خطر نشوب نزاع مسلح ، فستكون له ، اذا حدث ، ردود فعل فيما يتصل باستقرار وتنمية جميع بلدان المنطقة وسيلحق ضررا بالعلاقات القائمة في هذا النصف من الكرة الأرضية لا يمكن اصلاحه " . ومن ثم أكدوا على " الدور الأساسي الذي تقوم به مجموعة الكونتادور التي تمثل رد أمريكا اللاتينية على ما يعتبر بوضوح مشكلة اقليمية " . وسلم الرئيسان بأن " قبول بلدان أمريكا الوسطى لوثيقة الأهداف ، في ايلول /سبتمبر ١٩٨٣ ، كان بمثابة التزام سياسي فتح مجالا لاحتمالات تفاوض حقيقية " ، وأعبأها عن " قلقهما ازاء استمرار ممارسات التهديد وتدبير زعزعة الاستقرار الجارية يوميا ، التي تستهدف فرض خيار عسكري زائف ، وتعوق أعمال مجموعة الكونتادورا التي ترمي الى ايجاد حل دبلوماسي عادل ومشرف لجميع الأطراف " ، وكررا " مناشدتهما لجميع البلدان التي لديها مصالح أو روابط في أمريكا الوسطى كيما تعمل على إيقاف أية اجراءات من شأنها أن تؤدي بلاشك الى تفاقم الحالة السائدة في المنطقة " .

وشكلت كاراكاس المرحلة الرابعة في رحلة الرئيس المكسيكي . وفي حفل العشاء الذي أقامه في ٥ نيسان /ابريل زميله الفنزويلي سعادة خايم لويسينشي تكريما له ، قال :

" لا يمكن تصور وجود مناخ دولي سلمي ، خال من التوتر والمواجهة اذا ما استمر تحويل منطقتنا تحويلا زائفا الى ساحة قتال للمنازعات الأجنبية كما هو الحال الآن في أمريكا الوسطى . . .

" ففي أمريكا الوسطى ، نقوم ببذل جهود مستمرة لا تكل ، من خلال مجموعة الكونتادورا ، التي يشترك فيها بلدانا بالاضافة الى كولومبيا وبنما ، لصالح السلم ، ولتخفيف حدة التوتر ، ومن أجل التنمية . ونحن لا نود أن نرى هذه المنطقة القريبة منا ومن قلوبنا ، وقد نشب فيها نزاع مستورد من الخارج ، ولكننا نرغب في أن نشاهد بالأحرى سعيا مشتركا لايجاد حلول عن طريق التضامن وتعدد الآراء والتفاهم . ولذلك ينبغي

العمل على وجه الاستعجال من أجل وقف الأنشطة التي تؤدي الى استفحال المواجهة ،
وتعريض الاستقرار للخطر ، واماقة عملية التنمية " .

وكما حدث في المراحل الثلاث السابقة ، انتهت زيارة فنزويلا بتوقيع بيان مشترك لاحظ فيه
الرئيسان " أن التوتر بين الشرق والغرب وركود التعاون بين الشمال والجنوب هما جانبان لقضية
واحدة حرجة وذات تأثير سلبي على التنمية السياسية والاقتصادية في البلدان النامية " . وأشار
الى أن " اطراد سباق التسلح النووي والتقليدي يشكل تحديا يهدد أسباب البقاء ، ويمتص موارد
مالية وتكنولوجية لازمة لعملية التنمية " ، في حين " أن قطع الاتصال السياسي فعلا بين القوتين
الكبريين انما يسئ في الواقع الى المناخ الدولي ويؤدي الى تطبيق مجال التعاون " . وازاء هذه
الحالة ، أكد الرئيسان " ضرورة أن تراعي جميع الدول ، لاسيما أقواها ، باخلاص مبادئ عدم
التدخل ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، وحظر التهديد باستعمال القوة واستعمالها ،
وتسوية المنازعات سلميا " ، فضلا عن ضرورة " احياء مفاوضات نزع السلاح وبذل جهود جديدة من
أجل تخفيف حدة التوترات القائمة " .

وقد درس الرئيسان الحالة في أمريكا اللاتينية ، ولاحظا أنها تنطوي على مخاطر شديدة
جدا ، نظرا لوقوع " حوادث تميل الى زيادة حدة التوترات بدلا من العمل على تخفيفها ، وزيادة
خطر نشوب نزاع عام ، قد يؤثر على المنطقة بأكملها ، وينال العلاقات القائمة في هذا النصف من
الكرة الأرضية بضرر لا يمكن اصلاحه " . وقد أكد رئيسا الدولتين من جديد " عزمهما الراسخ
على مواصلة البحث داخل مجموعة الكونتادورا عن حلول سلمية ، قائمة على التفاوض للنزاع الدائر في
أمريكا الوسطى " ، وأكدوا على أنه " من الضروري لتحقيق هذا الغرض التخلي عن سياسة اتخاذ
تدابير من شأنها أن تعمل على زعزعة الاستقرار ، وعن حوادث الحدود والمشاريع ذات الصبغة
العسكرية التي تعرقل أهداف الحوار والتوافق الاقليميين . كما اتفقا على الحاجة الملحة لقيام
البلدان التي لديها روابط ومصالح في المنطقة بتقديم التأييد الفعال لعملية الكونتادورا ، وعلى
ضرورة التزام بلدان أمريكا الوسطى نفسها بالتعهدات التي قطعتها على نفسها حينما اعتمدت وثيقة
الأهداف ، وذلك بغية تعزيز أوجه التفاهم والتوصل الى اتفاقات قانونية تعمل في نهاية الأمر على
تهيئة مناخ للسلم والتعاون " .

وقد شكلت بنما ، التي أستعير اسم جزيرة كونتادورا التابعة لها اسما لمجموعة البلدان
الأربع في أمريكا اللاتينية التي تألفت فيها في ٩ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ ، المرحلة الأخيرة من
رحلة رئيس جمهورية المكسيك لأمريكا اللاتينية . وعند وصوله الى مطار " أومار توريوخوس " في
٧ نيسان /ابريل ، قال مخاطبا ضيفه ، رئيس جمهورية بنما ، سعادة خورخي الويكا :

" تواجه أمريكا اللاتينية في الوقت الحاضر مشاكلًا ولديها فرص ، أما المشكلة
الرئيسية فهي تهديد السلم في أمريكا الوسطى . . .

" لا يمكن بناء أي شيء دائم أو سليم على أساس القوة والعنف . ولا يمكن التذرع
بالعنف لبناء الديمقراطية والحرية . فان بناء الديمقراطية والحرية يحتاج الى السلم . . .

" ان حل مشكلة أمريكا الوسطى يعتمد أساسا على الارادة السياسية لشعوب
وحكومات أمريكا الوسطى . وهذا هو الحق الذي تدافع عنه المكسيك ، كما أنه الحق
الذي تؤكده مجموعة الكونتادورا " .

ونتيجة لتبادل الآراء الواسع الذي تم بين الرئيسين ، قاما في اليوم نفسه بتوقيع بيان مشترك ، أعربا فيه عن أسفهما لتدهور الحالة السياسية العالمية وأكداً " ضرورة عودة الحوار السياسي بين القوتين العظميين ، وإيجاد قنوات للتفاوض تفضي الى التوفيق بين آرائهما وإبرام اتفاقات فعالة ، لاسيما فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح " .

وفيما يتعلق بالحالة في أمريكا الوسطى اتفق الرئيسان على " أن جذور المنازعات والاضطرابات في بلدان أمريكا الوسطى تمتد الى الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في كل منها ، وأنه ليس من المقبول أن توضع في اطار المواجهة بين الشرق والغرب " . وأعرب الرئيسان عن قلقهما ازاء " زيادة تصعيد حدة التوتر والنزاع في أمريكا الوسطى ، وممارسات اشاعة القتل واستمرار التدخل والعدوان الأجنبيين اللذين يعرضان السلم والأمن الدوليين للخطر " . كما أكدوا على أهمية " الدعم المقدم من المجتمع الدولي الى مجموعة الكونتادورا بهدف تهدئة الحالة في المنطقة " ، ووجدوا أنه من المناسب الاشارة في هذا الصدد الى " تأكيد الجمعية العامة للأمم المتحدة على حق جميع بلدان أمريكا الوسطى في أن تعيش في سلام وفي أن تقرر مستقبلها ، بعيداً عن كافة أنواع التدخل الأجنبي " . وناشد كلاهما حكومات أمريكا الوسطى و " البلدان التي تربطها صلات ومصالح بالمنطقة بأن تظهر بالأفعال استعدادها لدعم جهود مجموعة الكونتادورا " .

ان وجهات النظر التي أعرب عنها رئيس جمهورية المكسيك ورؤساء جمهوريات أمريكا اللاتينية الخمس التي زارها خلال رحلته الأخيرة من التشابه بحيث يمكن دون صعوبة لهيئة مثل مؤتمر نزع السلاح أن تعتمد الاعلانات المشتركة المختلفة التي اقتبست توا الفقرات ذات الأهمية القصوى منها .

ان نصوص تلك الفقرات تمثل بوضوح ما يطلق عليه عادة وصف الاستغناء عن البيان . ومع ذلك ، فاني أجرو على التأكيد بأنها تعكس بوضوح الرأي العام لجميع رؤساء الدول المعنيين ، بشأن الحاجة الملحة الى عودة الحوار بين القوتين العظميين ، ولاسيما استئناف مفاوضات نزع السلاح .

كما أنني أرى من اللازم التأكيد ، فيما يتعلق بأمريكا الوسطى ، على وجود توافق في الآراء للتصريح بأن جذور المنازعات والاضطرابات في المنطقة ترجع الى الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في البلدان المعنية ، ولا صلة لها بتاتا بالواجهة بين الشرق والغرب ، كما يدعى باطلا في بعض الأحيان . ولذلك فمن الضرورة بمكان امسك الكلام عما تطلق عليه البيانات المشتركة بصور شتى وصف " تدابير زعزعة الاستقرار " ، أو " ممارسات التهديد " أو " مقاصد ذات صبغة عسكرية " ، وقيام حكومات الدول التي تربطها روابط ومصالح بالمنطقة " أو التي " تمارس نفوذا سياسيا وتقدم مساعدات عسكرية " الى المنطقة أن تظهر بالأفعال ، ما أعلنته من تأييد لمجموعة الكونتادورا ، وأن تمتنع عن أي تدخل صريح أو مقنع في شؤون المنطقة .

وكما ذكرت المكسيك في الأمم المتحدة ، أثناء المناقشات التي جرت مؤخرا في مجلس الأمن وانتهت بممارسة أحد أعضائه الدائمين لحق الفيتو ضد قرار حصل على ١٣ صوتا مؤيدا ، فانها ترى أن الدعوى التي راجت في أمريكا الوسطى بتحقيق " السلام يجيء عن طريق الحرب " هي دعوى سخيفة . ولذلك فقد اجتمع في بنما وزراء خارجية كولومبيا ، والمكسيك ، وبنما وفنزويلا بصفتها

أعضاء في مجموعة الكونتادورا ، وذلك في اليوم التالي لانتهاؤ رحلة رئيس جمهورية المكسيك في ٨ نيسان / أبريل ، وأصدروا بلاغا يتضمن الفقرات الثلاث التالية :

" لقد لاحظ الوزراء أنه قد ظهرت على الصعيد الاقليمي خلال الأسابيع الأخيرة علامات تدل على تدهور خطير . فقد تصاعدت أنشطة القوات غير النظامية التي تدعمها امدادات ومراكز اتصال قائمة في أراضي البلدان المجاورة ، سعيا الى زعزعة حكومات المنطقة . كما استخدمت أسلحة متطورة وأساليب عسكرية حديثة وأشكال خطيرة من الهجوم واتخذت اجراءات منها وضع ألغام في الموانئ من شأنها أن تضر بالاقتصاد وتعطل التجارة وتعرض حرية الملاحة للخطر .

كما لاحظوا مع القلق وجودا مكشوفاً ومتزايداً لقوات أجنبية ومستشارين أجانب ومضاعفة تكديس الأسلحة وانتشار التداوير والمناورات العسكرية ، التي تسهم جميعا في زيادة حدة التوتر وتعميق عدم الثقة .

ولذلك فهم يرون من الضروري أن تظهر البلدان التي تربطها صلات ومصالح بالمنطقة بأفعال ملموسة ما أمرت عنه من تأييد لمجموعة الكونتادورا ، مع التأكيد مرة أخرى على أن لاتساع نطاق الصراع ردود فعل عميقة على جميع بلدان المنطقة قد تؤثر على المنطقة برمتها " .

وهذه الملاحظات سليمة اذا ما أخذ في الاعتبار أن قرار مجلس الأمن ٥٣٠ (١٩٨٢) لا يزال ساري المفعول تماما من الناحية القانونية . فقد اتخذ أعضاء المجلس ، الـ ١٥ الدائمين ، وغير الدائمين ، القرار بالاجماع في ١٩ أيار / مايو من العام الماضي . ويساند القرار نداء مجموعة الكونتادورا من حيث " ضرورة أفضاء مداولات المجلس الى تعزيز مبادئ تقرير المصير وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى ، والالتزام بعدم السماح باستخدام أراضي دولة ما لارتكاب أعمال عدوانية ضد دولة أخرى ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، وحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها لحل المنازعات " وأكد من جديد " حق نيكاراغوا وجميع بلدان المنطقة في أن تعيش في سلام وأمن بعيدا عن التدخل الخارجي " .

وهذا هو السبب بلاشك الذي دعا الأمين العام للأمم المتحدة ، خافيير بيريز دي كوييلار ، أثناء زيارته الأخيرة للمكسيك أن يدلي بعد الاشارة بالتحديد الى القرار ٥٣٠ الذي ذكرته توا ، بالبيان التالي :

" ان اقتناع مجموعة الكونتادورا بضرورة التماس الحلول عن طريق التفاوض ، والبحث فيها عن الجذور الأساسية ، الاجتماعية والاقتصادية للمشاكل ، قد وضعها على الطريق السليم ، وسيقودها الى حلول عادلة . ومما يستحق الثناء أيضا رفضها أي محاولة تزج بعوامل المواجهة الحالية بين الشرق والغرب في المنطقة بجميع ما تنطوى عليه من ردود فعل سلبية أكيدة . وبصفتي أمينا عاما ، فانه الى جانب دوام استعدادي للعمل ، فلان دوري ، وفقا لهذا القرار ، هو تأييد مجموعة الكونتادورا وإبلاغ مجلس الامن بذلك " .

وبوصفي عضوا في هذه المجموعة التي تركز أنشطتها لتحقيق السلم في أمريكا الوسطى على مراعاة مبادئ القانون الدولي الناظمة لأفعال الدول " التي انطوى عليها ما يسمى بوثيقة الأهداف المعتمدة في أيلول / سبتمبر الماضي ، فان المكسيك مقتنعة بأن يؤخذ هذا الحق مأخذ

الجد البالغ ، وألا تبذل أية محاولة عن طريق المغالطة والخداع ، من أجل تبرير أعمال الارهاب الحكومية التي تعتبر أكثر خطورة من أعمال الارهاب الفردية .

ولهذا السبب يراودنا الأمل في أن يحين قريباً وقت تنفيذ التدابير التي وضعتها مجموعة الكونتادورا والتي أشار إليها الرئيس ميخيل ديلا مدريد في الخطاب الذي وجهه الى شعبه في ٩ نيسان / أبريل بمناسبة عودته الى المكسيك من : " وقف الأعمال العدائية وأعمال الحرب أو الاعداد للحرب ، ووضع حد لتكديس الأسلحة ، والتزام جميع بلدان المنطقة بعدم دعم عمليات تخريب البلدان المجاورة وزعزعة استقرارها وسحب القوات العسكرية الأجنبية " .

وينبغي ألا يخيب عن البال أن الاعلانات والنداءات التي امتلأت بها في هذا الصدد ، البيانات المشتركة المتعلقة برحلة أمريكا اللاتينية التي أشرت إليها قد صدرت عن متحدثين على أعلى المستويات في البلدان الست - كولومبيا ، والبرازيل ، والأرجنتين ، وفنزويلا ، وبما والمكسيك - التي تمثل ٧٨ في المائة من مساحة أمريكا اللاتينية و ٧٥ في المائة من سكانها ، في حين تستأثر اقتصاداتها بنسبة ٧٧ في المائة من المجموع الاقليمي . وعلى من يعتقدون أن للاحصائيات أهمية حاسمة أو كبيرة على الأقل ، أن يجدوا فيما تقدم من أرقام تشجيعاً لهم على عدم النظر باستحفاف الى تلك البيانات والتحذيرات .

الرئيس : يوجد اسمان آخران في قائمة المتكلمين ، وحيث أن الوقت متأخر اقترح تعليق الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح واستئنافها في الساعة ١٥/٣٠ . هل هناك أي اعتراض ؟ لم أسمع اعتراضاً .

قبل أن أعلق الجلسة اسمحوا لي بأن أعلن أن جلسة فريق الاتصال لدراسة البند ٥ من جدول الأعمال لن تعقد في الساعة ١٥/٣٠ في الحجرة C.108 كما كان مقرراً في الأصل ، ولكنها ستعقد بعد الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح .

علقت الجلسة الساعة ١٢/٥٥ ودعيت الى الانعقاد

من جديد الساعة ١٥/٣٠

الرئيس: تستأنف الجلسة العامة لنزع السلاح .

لا تزال الجمهورية الديمقراطية الألمانية وفرنسا مدرجتين في قائمة المتكلمين لهذا اليوم .
أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، السفير روز .

السيد روز (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) ، سيادة الرئيس ، يرغب اليوم وفدى

في تناول البند ٥ من جدول الأعمال وهو " منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " .

في مسار الجهود التي تبذل من أجل تحقيق الأمن الدولي ونزع السلاح ، نفذ الى أذهان الشعوب باطراد ما استجد من تطورات في الفضاء الخارجي خلال السنوات القليلة الماضية وتلعب هذه التطورات دورا متزايد الأهمية في سياسات الدول . ولقد حان الوقت الآن لرسم مسار يخدم السلم ، فاما أن نتمكن من صيانة الحرية وتعزيزها من أجل استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه سلميا ، بما يعود بالفائدة على جميع الدول ، واما أن يدخل الفضاء الخارجي في عالم سباق التسلح ، بكل ما يترتب على ذلك من عواقب خطيرة .

ان قيام الاتحاد السوفياتي منذ ٣٠ سنة تقريبا باطلاق أول تابع اصطناعي أرضي كان فاتحة لعصر استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه عليها . وتحققت أفكار حاملة لأجيال سابقة . والتمت الدول في المعاهدات الدولية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية . وتابعت الشعوب في جميع أنحاء العالم بتعاطف كبير النجاح الرائع الذي أحرزه العلماء ورواد الفضاء وظهرت بوضوح أبعاد جديدة للتعاون فيما بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة . واعتبرت رحلة الفضاء المشتركة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة بمثابة علامة واعدة في هذا الصدد .

بيد أن الولايات المتحدة بدأت الآن تقلب ظهر المجن : فهي تعمل على تفويض توافق الآراء العالمي بشأن حرية الفضاء الخارجي وسلمه وهدخال الفضاء في سياستها المغامرة . ولقد أبرزت من قبل وقائع ذات صلة ، ولا داعي لتكرارها . ونحن نشارك الرأي القائل أنه لا يمكن فصل تلك الأنشطة عن وزع قذائف برشنج - ٢ والقذائف الانسيابية بوصفها من أسلحة الضربة الأولى النووية في أوروبا وتعتبر قارتنا ساحة قتال نووي محتمل ، في حين أن المفروض أن ثمة شبكة واسعة النطاق من القذائف المضادة للقذائف التسيارية الموجودة في الفضاء تحمي الولايات المتحدة من أي ضربة انتقامية . ويغلب على تلك الخطط والاجراءات ، مثلما سبق ، مذهب الحرب النووية المحدودة النطاق بافتراض مكان شنها وكسبها .

ان امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي لا يمكن أن تبرره حجة أيما كانت . ففي الخمسين الماضي ، عاد وفد الولايات المتحدة لذرائع عدم ابرام الاتفاقات الدولية التي لا تزال دائمة على تقديمها منذ سنين .

ويتعين علينا ابداء الملاحظات التالية بشأن ذلك البيان . أولا ، من الملفت للنظر أن يقتصر بيان ممثل الولايات المتحدة على مسألة الشبكات المضادة للتوابع أي أن يشير الى جانب واحد فقط من الأنشطة العسكرية التي يقوم بها بلده فيما يتعلق بالفضاء الخارجي . وجرت مرة أخرى محاولة تزعم تمتع الاتحاد السوفياتي بمركز موات في هذا الميدان . وذلك أمر لا يصدق ساذج ، وعلى سبيل المثال ، لا صلة هناك لمشروع المكوك بالأنشطة العسكرية بما فيها الاجراءات المتخذة

ضد التوابع المنتمة الى دول أخرى • ونشير أيضا الى أنه في عام ١٩٧٩ ، قطعت الولايات المتحدة مفاوضاتها مع الاتحاد السوفياتي بشأن الأسلحة المضادة للتوابع • وهذا دليل آخر على محاولة ادخال الفضاء الخارجي في مسيرة التسلح والاستعداد للحرب • بل ان رفض جميع الالتزامات التي يحتفل أن تعرقل هذا المسار أصبح جزءا أساسيا من تلك السياسة • وما يدل دلالة قوية على ما نذهب اليه رفض الانضمام الى الموراتوريم الذي أعلنه الاتحاد السوفياتي •

ثانيا ، تفادى وفد الولايات المتحدة أية اشارة الى الخطط الشاملة التي شاع التعبير عنها بمفهوم " حروب الكواكب " وهي الخطط التي أعلنت في آذار / مارس في العام الماضي على أعلى مستوى ، وصاحبها حملة دعائية كبيرة ، وأصبحت مؤخرا فقط ، بواسطة التوجيه ١١٩ ، مبدءا توجيهيا ملزما لسياسة ذلك البلد • ويلىق منطوقا أن تستحق هذه الخطط الخطيرة اهتماما خاصا من جانبنا عند النظر في تدابير مكافحة سباق التسلح في الفضاء الخارجي •

ولا سبيل الى دحض الحقائق التالية • ان خلق شبكة قذائف مضادة للقذائف التسيارية سيفسد العلاقة القائمة بين الحد من الأسلحة الدفاعية الاستراتيجية والأسلحة الهجومية الاستراتيجية ، مما سيزيد حتما من خطر نشوب حرب نووية • وقد أصبح هذا الاهتمام موضع اتفاقات دولية • فدياجة المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية والمؤرخة في ٢٦ أيار / مايو ١٩٧٢ تؤكد على أن اتخاذ تدابير فعالة للحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية سيؤدي الى تقليل خطر نشوب حرب تستخدم فيها الأسلحة النووية • وهذا يعني ، اذا أعطينا المنطق ، ان شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ستجعل نشوب حرب نووية أمرا أكثر احتمالا • فهي جزء ثابت من استراتيجية تسديد الضربة النووية الأولى • وهذا يتنافى مع القانون الدولي • فالفقرة ١ من المادة الخامسة من المعاهدة المذكورة أعلاه تنص على التزام أساس فحواه " ان يتعهد كل طرف بعدم استحداث أو اختبار أو وزع شبكات قذائف مضادة للقذائف التسيارية أو أية عناصر ذات قاعدة بحرية أو جوية أو فضائية - وأكبر فضائية - أو برية متحركة " • ومدى فهمنا أن الأمر يتعلق بمعيار أساسي فسي المعاهدة يتعين أن يكون أيضا مبدءا توجيهيا لكافة الأحكام الأخرى المحددة •

ولا يمكن الاعتراض بأن معاهدة الفضاء الخارجي المؤرخة في ٢٧ كانون الثاني / يناير ١٩٦٧ تنص على استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية • وعلاوة على ذلك ، فهي تؤكد حقا واضحا لكل دولة في الاشتراك في هذه الأنشطة دونما تمييز • ولا مندوحة من أن يؤدي اضمحلال الطابع العسكري على الفضاء الخارجي على نحو ما تحاول الولايات المتحدة الى تعييد هذا الحق بل والغائه • ولذلك فنحن ننضم الى جميع الوفود التي تعتبر الأنشطة المتوخاة متنافية مع معاهدة الفضاء الخارجي •

والمفروض أن بتيسر منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي بما أن جميع الدول تقريبا قد حذرت بتأييدها قرار الجمعية العامة ٢٨/٧٠ في دورتها الأخيرة اجراء مفاوضات بشأن المسألة • ونحن نأمل في أن يسود الفهم بين الولايات المتحدة أيضا بأن اضمحلال الطابع العسكري على الفضاء الخارجي لن يقضي الى اكتساب العزائم العسكرية والسياسية المرجوة • فالوسيلة الوحيدة المجدية لتقوية الأمن الوطني والدولي هي وقف سباق التسلح ونزع السلاح التدريجي عن طريق الاتفاقات الدولية •

لقد ظهر بوضوح في هذا المؤتمر وجود نهج مختلفة تجاه المسألة • فالغالبية العظمى من الوفود تطالب بإنشاء لجنة ذات ولاية تفاوضية ، كما نص على ذلك بالفعل القرار ٢٨/٧٠ والذي أيده بلدى أيضا • ولا يوجد ثمة زيف في سياستنا • ولذلك فنحن نوصي بمواصلة تنفيذ القرار، وينطبق ذلك على الفقرة ٧ من المنطوق قبل غيرها •

ولنا أن نسأل ما هي العناصر التي لا يزال يتعين تحديدها أو درستها في مناقشات خارج اللجان فيما يتعلق بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي حسبما أشار وفد الولايات المتحدة • إذا كان يوجد لدينا نص مشروع معاهدة بشأن حظر استعمال القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء ضد الأرض قدمه الاتحاد السوفياتي • أن هذه المعاهدة لا تعين جميع المشاكل ذات الصلة فحسب بل أنها تقدم حلاً ملموسة أيضا • فهي تتسق تماما مع الموضوع بما فيه من تعقيد • فالمشروع ينص بوضوح وعلى نحو لا غموض فيه على عدم وضع أى سلاح من أى نوع في الفضاء الخارجي • ولا تكمن المسألة الرئيسية في وضع اتفاق واحد أو عدة اتفاقات • فان ما نحتاج اليه هو حل شامل • ومشروع المعاهدة المقدم ، الذى يراي الاعتبارات البناءة التي أبدتها دول أخرى ، يقدم الى المؤتمر أساسا جيدا للتفاوض ، ومن حق أى شخص أن يقترح أثناء التفاوض اجراء تعديلات أو اضافات • وبصراحة فان وفدى لا يرغب بتاتا في أن ينتهي الى حالة مشابهة للحالة التي خلقها معارضو الخطر الشامل للتجارب •

من المجدى كل الجدوى توضيح مجريات الأمور • فالبيانات الرسمية الصادرة عن حكومة الولايات المتحدة تبين ما تبذله من جهود كبيرة وما تستثمره من موارد مادية هائلة لاستحداث واختبار وانتاج أنواع مختلفة من أسلحة الفضاء • أما الاعتبارات المعلنة عن منع مد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي وابرام اتفاقات دولية فهي على العكس من ذلك ، أمور يقصد منها الحفاظ على المظاهر فقط فيما يبدو • فتلك الاتفاقات والمفاوضات مرفوضة من حيث الجوهر • وبناء على ذلك ، ينبغي أن يدعو هذا المؤتمر الولايات المتحدة الى اعادة النظر في موقفها ومراعاة ما تطلبه الغالبية العظمى من الدول لما فيه مصلحة الأمن الدولي ونزع السلاح •

ان وفدى سيتصدى في سياق المرحلة المقبلة من دورتنا لمسألة حظر الأسلحة الكيميائية • وأود اليوم أن أبدي فقط بعض الملاحظات بشأن هذه المسألة •

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، مثلها مثل البلدان الاشتراكية الأخرى ، تحاول جاهدة التوصل الى حل عاجل وجذرى في هذا الميدان • واسمحوا لي بأن أشير الى قرار الدورة الأخيرة للجمعية العامة ٢٨/١٨٧ ألف ، الذى قدم بمبادرة من بلدى • ويهيى الاقتراح الرامى الى انشاء منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في أوروبا الى تحقيق هذا الهدف أيضا •

ولكي يتم التوصل الى حظر شامل للأسلحة الكيميائية ، لا بد من أن تكثف المفاوضات الجارية في اطار هذا المؤتمر • وقد أدى تقديم عدد من الاقتراحات الى تحسين الظروف في هذا الصدد • وينطبق هذا بوجه خاص على المبادرة السوفياتية البعيدة المدى المؤرخة في ٢١ شباط / فبراير ١٩٨٤ بشأن ازالة مخزونات الأسلحة الكيميائية • وتتضمن ورقة العمل المقدمة من الصين بشأن عناصر اتفاقية في المستقبل وورقة العمل المقدمة من يوغوسلافيا بشأن تدابير التحقق الوطني أفكارا قيمة • وآلية التحقق التي اقترحتها كل من المملكة المتحدة ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وهولندا وفرنسا في وثائق مختلفة لمؤتمر نزع السلاح هي موضع دراسة دقيقة من جانبنا • وسيكون هذا هو

أيضا نهجنا تجاه مشروع الاتفاقية المقدم اليوم • وعلى أي حال ، فالقياس هو مدى ما تسهم به كافة الوثائق في وضع اتفاقية على نحو عاجل لحظر الأسلحة الكيميائية •

بيد أنه يبدو من الغريب لنا أن يرتبط أحد مشاريع المعاهدات باقتراح مقدم الى الكونغرس لمنع مبالغ طائلة الى برنامج لاننتاج أسلحة كيميائية ذات نوعية جديدة • ومن المعروف جيدا أنه يتعذر حظر انتاج أسلحة شرع فعلا في تصنيعها • فالتفاوض بصدق واخلاص يعني الامتناع عن اتخاذ تدابير مضادة للقصد من تلك المفاوضات •

السيد دي لاغوريس (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : يرغب الوفد الفرنسي في الاعراب عن ارتياحه العميق ازاء مشروع الاتفاقية الذي قدمته الولايات المتحدة اليوم بشأن الأسلحة الكيميائية والذي كان السيد جورج شولتز قد أشار اليه في استوكهولم • ونحن نقدر بوجه خاص قيام نائب رئيس الولايات المتحدة السيد جورج بوش ، بتقديمه •

ان هذا الحدث يسجل ولا شك مرحلة هامة جدا في المفاوضات الجارية هنا بشأن نزع السلاح • ونحن على يقين من أن هذا المشروع سيشكل اسهاما بناء في المفاوضات •

وستعمل فرنسا كل ما في وسعها من أجل المساهمة في انجاح المفاوضات • ان نذكر التهديد بالأسلحة الكيميائية تخيم على العالم • وذلك جانب هام من جوانب الاهتمام بأمن أوروبا • لقد كشفت الأحداث الأخيرة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في أجزاء أخرى من العالم ، ونحن نعلم أن القدرة على انتاجها منتشرة على نطاق واسع •

ولذلك فان نزع الأسلحة الكيميائية لا يستلزم حولا اقليمية ولكنه يتطلب حلا عاما أي معاهدة متعددة الأطراف وعالمية النطاق •

لقد دأبت الحكومة الفرنسية منذ فترة طويلة على تحييد ابرام مثل هذه المعاهدة التي يتعين أن تتضمن على وجه الخصوص جدولا زمنيا لتدمير المخزونات وازالة مرافق الانتاج • وقد قدم الوفد الفرنسي منذ بضعة أيام ورقة عمل بشأن هذا الموضوع • وغني عن القول بأنه ينبغي لمعاهدة نزع السلاح الكيميائي أن تتضمن تدابير أساسية للتحقق بغية توفير درجة معينة لازمة من الثقة بين الدول الأطراف لاحترام أحكامها •

الرئيس : بهذا تنتهي قائمة المتكلمين اليوم • هل يود أي وفد آخر في أخذ الكلمة ؟ لا أرى أحدا •

أود أن أكرر ما سبق أن أعلنته من أن جلسة فريق الاتصال المعنية بالبند ٥ من جدول الأعمال ستعقد في الغرفة C.108 فور رفع هذه الجلسة العامة • ونظرا لعدم وجود أعمال أخرى اليوم ، فاعترزم رفع الجلسة العامة • وستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ، ٢٤ نيسان / أبريل في الساعة ١٠/٣٠ •

رفعت الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح •